Public Disclosure Authorized

وثيقة صادرة عن
البنك الدولي
للاستخدام الرسمي فقط

رقم التقرير: PAD2487

المؤسسة الدولية للتنمية

وثيقة التقييم المسبق للمشروع
بشأن

منحة مقترحة

بمبلغ 106.2 مليون من وحدات السحب الخاصة
(1ما يعادل 150 مليون دولار أمريكي)

إلى

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

لصالح الجمهورية اليمنية

من أجل

المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن

20 أكتوبر 2017م

وحدة الممارسات العالمية، والحضرية والريفية والقدرة على الصمود
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تخضع هذه الوثيقة لقيود التوزيع الحصري، ولا يجوز لمن يتلقاها استعمالها إلا في إطار القيام بواجباته الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الإفصاح عن مضمونها ومحتوياتها إلا بتخويل من البنك الدولي.

Public Disclosure Authorized

أسعار العملة المقابلة

(سعر الصرف الساري بتاريخ 31 أغسطس 2017م)

وحدة العملة	=	ريال يمني
1 دولار أمريكي	=	250.15 ريال يمني

السنة المالية
1 يناير - 31 ديسمبر

نائب الرئيس الإقليمي	:	حافظ غانم
المدير القُطري	:	أسد عالم
رئيس وحدة الممارسة العالمية	:	إيد خورخي إجاس-فاسكويز
مدير الممارسة	:	آيات سليمان
رئيس فريق العمل	:	طاهر أكبر (رئيس فريق العمل) نايف أبو لحوم، عبدالله الأغبري، أشوك ساركار (رؤساء الفريق المساعدين)

الاختصارات والأسماء المختصرة

CEN	مذكرة المشاركة القُطرية
CERC	مكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة
CSO	منظمة مجتمع مدني
DLA	السلطة المحلية في المديرية
DNA	التقييم الديناميكي للاحتياجات
ECRP	مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة
EHNP	المشروع الطارئ للصحة والتغذية
EHS	الصحة والسلامة البيئية
ERR	معدل العائد الاقتصادي
ESMF	إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
FCV	الهشاشة والصراع والعنف
FMFA	اتفاقية إطار الإدارة المالية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GIS	نظام المعلومات العالمي
GOY	الحكومة اليمنية
GRM	آلية معالجة المظالم
GRS	خدمة جبر المظالم
HLP	الإسكان والممتلكات العقارية
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
IDP	النازحون داخليا
IUFR	التقرير المالي المرحلي غير المدقق
LC	المؤسسة المحلية (للمياه والصرف الصحي)
MNA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MWE	وزارة المياه والبيئة
NGO	منظمة غير حكومية
OC	لجنة الرقابة التابعة للبنك الدولي
O&M	عمليات التشغيل والصيانة
OP	السياسة التشغيلية
PDO	الهدف الإنمائي للمشروع
PV	الأنظمة الكهروضوئية
PWP	مشروع الأشغال العامة
RMF-IU	وحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق
RoY	الجمهورية اليمنية
RPF	إطار سياسة إعادة التوطين
SAP	خطة الإجراءات الوقائية
SDR	حقوق السحب الخاصة
TC	اللجنة الفنية
ToR	الشروط المرجعية
TPM	خدمات المتابعة والرصد من قبل جهة خارجية
UN	الأمم المتحدة

UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
UNOPS	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
UW-PMU	وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية
WBG	مجموعة البنك الدولي
WHO	منظمة الصحة العالمية
WWTP	محطة معالجة مياه الصرف الصحي

معلومات أساسية

هل هذا مشروع موسوم إقليميا؟	البلد (البلدان)	أداة التمويل
كلا		تمويل مشروع استثماري

[✔] أوضاع الحاجة الملحة للمساعدة أو قيود القدرات
[ ] الوسطاء الماليون
[ ] سلسلة مشاريع

تاريخ الموافقة	تاريخ الإغلاق	فئة التقييم البيئي
02 نوفمبر 2017م	31 ديسمبر 2020م	ب - تقييم جزئي

تعاون البنك الدولي/ مؤسسة التمويل الدولية

كلا

الهدف (الأهداف) الإنمائية المقترحة

إعادة تقديم الخدمات الحساسة والبالغة الأهمية في المناطق الحضرية في مدن مختارة في الجمهورية اليمنية.

المكونات

اسم المكون	التكلفة (مليون دولار)
خدمات إعادة التأهيل	130.00
دعم التنفيذ وتنمية القدرات	20.00
مكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة	0.00

المنظمات

المقترض:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)
الوكالة المنفذة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)

تأجيل السياسات الوقائية

هل ستؤجل مراجعة السياسات الوقائية؟
[✔] نعم [ ] لا

بيانات تمويل المشروع (مليون دولار أمريكي)

[ ] التمويل النظير [ ] البنك الدولي للإنشاء والتعمير [ ] قرض المؤسسة الدولية للتنمية [✔] منحة المؤسسة الدولية للتنمية [ ] الصناديق الائتمانية [] التمويل الموازي

التكلفة الإجمالية للمشروع:	إجمالي التمويل:	فجوة التمويل:
150.00	150.00	0.00

مبلغ التمويل المقدم من البنك (البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية):

150.00

التمويل (مليون دولار أمريكي)

مصدر التمويل	المبلغ
المؤسسة الدولية للتنمية	150.00
الإجمالي	**150.00**

النفقات المتوقعة (مليون دولار أمريكي)

السنة المالية	2018م	2019م	2020م	2021م
سنوي	6.89	44.45	65.67	32.98
تراكمي	6.89	51.34	117.02	150.00

البيانات المؤسسية

مجال الممارسة (الرئيسي)
الممارسات العالمية والحضرية والريفية والقدرة على الصمود

مجالات الممارسة المساهمة
الطاقة والاستخراجية
الحكم
النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
المياه

تغير المناخ والكشف عن الكوارث

تم فحص هذا المشروع فيما يتعلق بمخاطر تغير المناخ والكوارث على المدى القصير والطويل

دلالة النوع الاجتماعي

هل يخطط المشروع لتنفيذ أي مما يلي؟

(أ) التحليل لتحديد الثغرات ذات الصلة بالمشروع بين الذكور والإناث، لا سيما في ضوء الفجوات القطرية التي تم تحديدها من خلال منهجية التشخيص القطرية واستراتيجية المساعدة القطرية.

نعم

(ب) مشروع (مشروعات) محددة لمعالجة فجوات النوع الاجتماعي المحددة في (أ) و / أو تحسين تمكين المرأة أو الرجل

نعم

(ج) إدراج المؤشرات في إطار النتائج لرصد المخرجات من المشاريع المحددة في (ب)

نعم

أداة التصنيف المنهجي للمخاطر التشغيلية (تصنيف)

1.	مخاطر سياسية ومتعلقة بالحوكمة	مرتفع
2.	مخاطر متعلقة بالاقتصاد الكلي	مرتفع
3.	مخاطر متعلقة بالاستراليات والسياسات القطاعية	مرتفع
4.	التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	كبير
5.	القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	كبير
6.	مخاطر ائتمانية	مرتفع
7.	مخاطر بيئية واجتماعية	مرتفع
8.	مخاطر ذات صلة بأصحاب المصلحة	مرتفع
9.	مخاطر أخرى	
10.	التصنيف الشامل للمخاطر	مرتفع

الامتثال

السياسة

هل ينطلق المشروع من استراتيجية المساعدة القطرية من حيث المحتوى أو أي جوانب أخرى هامة؟

[ ] نعم [✔] لا

هل يتطلب المشروع أي استثناءات من سياسات البنك الدولي؟

[✔] نعم [ ] لا

هل تمت الموافقة عليها من قبل إدارة البنك؟

[✔] نعم [ ] لا

هل تم السعي للحصول على موافقة مجلس الإدارة لاستثناء أي سياسة ؟

[✔] نعم [ ] لا

السياسات الوقائية التي أطلقها المشروع	نعم	لا
التقييم البيئي (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.01)	✔	
الموائل الطبيعية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.04)		✔
الغابات (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.36)		✔
مكافحة الآفات (منشور سياسة العمليات 4.09)		✔
الموارد الثقافية المادية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي **4.11**)		✔
الشعوب الأصلية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.10)		✔
إعادة التوطين القسري (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.12)		✔
سلامة السدود (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.37)	✔	✔
المشاريع في الممرات المائية الدولية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 7.50)		✔
المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 7.60)		✔

المعاهدات القانونية

الأقسام والوصف

يجب على المتلقي وخلال ستين (60) يوما من تاريخ السريان:

(1) إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين، على التوالي، وفقا لأي شروط مرجعية مقبولة لدى المؤسسة، فضلا عن أي تقييم بيئي أو خطة للإدارة البيئية أو أي سياسات وقائية يتطلبها إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، أو أي خطة عمل لإعادة التوطين يتطلبها إطار سياسة إعادة التوطين، بحيث تكون جميعها مقبولة للمؤسسة شكلاً ومضموناً.

(2) اعتماد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين على النحو الذي وافقت عليه المؤسسة ونشر هذه الأطر وأي تقييم بيئي أو خطة للإدارة البيئية أو سياسة وقائية مماثلة بطريقة تقبلها المؤسسة.

الأقسام والوصف

يجب على المتلقي في موعد لا يتجاوز 31 ديسمبر 2017 إعداد واعتماد الدليل التشغيلي للمشروع بالشكل والمضمون الذي توافق عليه المؤسسة.

الشروط

النوع	الوصف
الصرف	الصرف في إطار المكون 3: (1) إعلان حالة الطوارئ، و (2) دليل تشغيلي للاستجابة الطارئة متفق عليه.

فريق المشروع

موظفو البنك

الاسم	المسمى الوظيفي	التخصص	الوحدة
طاهر أكبر	رئيس الفريق (المسؤول)	المرونة	GSU11
جمال عبدالله عبدالعزيز	أخصائي توريدات ومشتريات (مسؤول إداري)	مشتريات	GGO05

معاذ محمد الربيدي	عضو فريق العمل	الإدارة المالية	GGO23
عبد الحكيم علي أحمد الأغبري	عضو فريق العمل	النقل	GTI05
أحمد عمر لجام	عضو فريق العمل	المناطق الحضرية	GSU11
الكسندرا بوغاشيفسكي	عضو فريق العمل	العمليات	MNADE
عامر عبدالوهاب علي الغرباني	أخصائي الضمانات البيئية	السياسات الوقائية	GEN05
أندريانيرينا ميشيل إيريك رانجيفا	عضو فريق العمل	الإنفاق	WFALN
أشوك ساركار	عضو فريق العمل	الطاقة	GEE05
كيتلين جانيل ويتيمور	عضو فريق العمل	الرصد والتقييم	MNADE
تشارلين دي ألميدا	عضو فريق العمل	الشؤون الإدارية	GSU11
إديث روجورو موينداا	مستشار قانوني	الشؤون القانونية	LEGAM
إميليانا جوناوان	عضو فريق العمل	الشؤون الإدارية	GSU11
فرانشيسكا ريكاناتيني	عضو فريق العمل	الحكم	GGO17
إبراهيم إسماعيل محمد با سلامة	أخصائي الضمانات الاجتماعية	الضمانات	GSU05
جاسنا مستنيك	عضو فريق العمل	الإنفاق	WFALN
جيفري س. راكي	عضو فريق العمل	المناطق الحضرية	GSU11
جورن تورستن هنتيلر	عضو فريق العمل	الطاقة	GEE05
فرح عون	عضو فريق العمل	المرونة	GSU11
كاتلين فان دن بيرغ	عضو فريق العمل	ادارة النفايات الصلبة	GEN2A
كورت أمبروز هاجمان	عضو فريق العمل	المرونة	GSU11
ماريا في فاناري	عضو فريق العمل	السياسة التشغيلية	OPSFM
نايف محمد أبو لحوم	عضو فريق العمل	المياه	GWA05
فيليب ستيفان بيترمان	عضو فريق العمل	المرونة	GSU11
رجاء ريحان أرشد	عضو فريق العمل	المرونة	GSU11
سابين دبليو بيديز	عضو فريق العمل	المناطق الحضرية	GSU19
سارة كينر	عضو فريق العمل	أخصائي اجتماعي	GSU05
سيد عديل عباس	عضو فريق العمل	الطاقة	GCCSO
وعد تماء	عضو فريق العمل	الحضر	GSU11
ويلفريد إنجيلك	عضو فريق العمل	خبير اقتصادي	MNC03

الفريق الموسع

الاسم	المسمى الوظيفي	المنظمة	الموقع

جدول المحتويات

1. السياق الاستراتيجي 7
(أ) السياق القطاعي والمؤسسي 7
الأهداف العليا التي يساهم المشروع في تحقيقها 11
2. وصف المشروع 12
3. وصف المشروع 20
(أ) الترتيبات المؤسسية والتنفيذية 20
(ب) رصد وتقييم النتائج 23
(ج) الاستدامة 23
(د) الارتباط ببرامج الطوارئ الأخرى لمجموعة البنك الدولي ودور الشركاء 24
4. المخاطر الرئيسية 24
(أ) التصنيف العام للمخاطر وشرح المخاطر الرئيسية 24
5. ملخص التقييم 27
(أ) التحليل الاقتصادي 27
(ب) التحليل الفني 27
(ج) الإدارة المالية 28
(د) المشتريات 29
(ه) الجوانب الاجتماعية (بما في ذلك السياسات الوقائية) 30
(و) الجوانب البيئة (بما في ذلك السياسات الوقائية) 31
(ز) التنازل عن سياسات تشغيلية محددة 32
(ح) آلية جبر المظالم الخاصة بالبنك الدولي 33
6. إطار النتائج والرصد 34
الملحق 1: خطة الإجراءات الوقائية 38

1. السياق الاستراتيجي

(أ) السياق القطاعي والمؤسسي

1. **يجري تحضير المشروع المقترح في إطار السياسة التشغيلية 2.30 (التعاون الإنمائي والصراع) والفقرة 12، القسم الثالث من سياسة البنك، أداة تمويل المشروعات الاستثمارية (المشروعات في حالات الحاجة الملحة للمساعدة أو قيود القدرات)، نظراً لعدم الاستقرار والعنف الذي تشهده الجمهورية اليمنية في الوقت الحالي.** ومنذ مارس/آذار 2015م، شهد اليمن صراع مسلح بمعنى الكلمة تركز في المدن الرئيسية وأدى إلى تكبد خسائر هائلة في الأرواح، وعمليات نزوح داخلي، وتدمير البنية التحتية، وتوقف تقديم الخدمات في القطاعات الرئيسية في البلاد. وفي أغسطس/آب 2017م، أشارت وكالات الأمم المتحدة إلى أن المستشفيات والمنشآت الصحية أفادت عن استقبال أكثر من 5 آلاف قتيل على الأقل، وتجاوز عدد الجرحى 8 آلاف. ويقطن نصف سكان هذا البلد البالغ عددهم 26.5 مليون نسمة في مناطق تتأثر بصورة مباشرة بهذه الصراع الدائر. وأدت الأزمة إلى نزوح وتشريد ما يزيد على مليوني شخص داخل البلاد. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على حوالي 17 مليون نسمة، من بينهم 7 ملايين نسمة يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. ويعاني مليونا طفل من سوء التغذية الحاد، بالإضافة إلى 385 ألف طفل دون سن الخامسة يعانون بشدة من سوء التغذية الحاد الوخيم. ولا يستطيع حوالي 15 مليون نسمة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. ومنذ اندلاع هذا الصراع، توقف تقديم الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء بصورة واقعية. ونظرًا لعدم توفر إمدادات المياه التي يمكن الاعتماد عليها وعدم جمع القمامة، يواجه اليمن تفشي وباء الكوليرا. وفي سبتمبر/أيلول 2017، أشارت منظمة الصحة العالمية إلى وجود أكثر من 600 ألف حالة إصابة بالكوليرا، وأكثر من 2000 حالة وفاة بسبب الكوليرا في 21 من أصل 23 محافظة. ويجري حاليًا وبصورة دورية تحديث نطاق وطبيعة الاحتياجات بحسب تقييم البنك الدولي للاحتياجات الديناميكية لليمن.

2. **وفي ضوء هذه الكارثة الوطنية، يركز المشروع المقترح على استعادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الحضرية الحرجة في مدن مختارة حيث وقع معظم الضرر المتصل بالنزاعات.** وسيستهدف المشروع المدن في اليمن التي يقدر عدد سكانها قبل الأزمة 50,000 شخص أو أكثر، أو التي تم تغطيتها في التقييم الديناميكي للاحتياجات في اليمن. وقد تم تأهيل تسع عشرة مدينة في إطار هذا المعيار وهي: عدن والضالع والحديدة والمكلا وعمران وباجل وبيحان وبيت الفقيه وذمار وإب ولحج وريده وصعدة وصنعاء وسيئون والشحر وتعز وريم وزنجبار. ويعمل المشروع في سياق قطاعي ومؤسسي متنوع بأنشطة تشمل عدة قطاعات (الخدمات البلدية الثلاثية وإدارة النفايات الصلبة، والمياه والمرافق الصحية في المناطق الحضرية، والطرق الحضرية، والطاقة والإسكان). وتشير تقديرات الأضرار الأولية إلى درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين هذه القطاعات. وسوف يتبنى المشروع نهج متكامل لاختيار وتنفيذ الأنشطة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة وضمان التكامل في مختلف القطاعات.

3. **تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه القطاعات الحضرية الأساسية في اليمن تفصيلًا فيما يلي :**

(أ) الخدمات البلدية الثلاثية[1] وإدارة المخلفات الصلبة.

4. **تدهور مستوى الخدمات البلدية في معظم المراكز الحضرية في اليمن بصورة كبيرة بسبب الصراع الدائر هناك.** ويتمثل العائق الأكبر في عدم توفر الأموال العامة، وهو ما يؤثر في الوقت الراهن على مدخلات التشغيل، مثل رواتب موظفي السلطات المحلية وتوفر الوقود والمعدات. وتأثرت خدمات المخلفات الصلبة بشدة بسبب ذلك، ونجم عن هذا تراجع مستويات جمع القمامة إلى حد كبير. وأصبح من الشائع طفح مياه المجاري غير المعالجة. وتسهم هذه العوامل بصورة

[1] تشير الخدمات البلدية الثلاثية إلى الخدمات البلدية على مستوى الأحياء، على سبيل المثال، شوارع الحي، والصرف الصحي، والمجاري، والمنتزهات، إلخ.

مباشرة في تفاقم أزمة تفشي وباء الكوليرا في الوقت الحالي. ولم يتم إصلاح طرق الأحياء والمناطق التي دُمرت أثناء الصراع، الأمر الذي من شأنه إعاقة الحركة وسبل الوصول إلى الخدمات .

(ب) إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية.

5. **يعاني اليمن من ندرة حادة في المياه**. وقد تفاقمت أزمة المياه في المناطق الحضرية خلال العقود الثلاثة الماضية جزئيا بسبب نقص موارد المياه وجزئيا بسبب سياسات الحكومة التي شجعت المزارعين على التحول من الزراعة البعلية (القائمة على مياه الأمطار) إلى الزراعة المروية. وقبل هذا الصراع الدائر، كانت إمدادات المياه العامة تغطي حوالي نصف السكان في المناطق الحضرية تقريبًا. وتتم تغطية النصف الآخر من خلال القطاع الخاص غير المنتظم .

6. **أدى الصراع الدائر إلى تفاقم أزمة منظومة موارد المياه في اليمن**. وفي يوليو/تموز 2017، بلغ عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي بصورة كافية حوالي 19.4 مليون نسمة، منهم 8.2 مليون نسمة بحاجة ماسة إلى هذه الخدمات. وأثر الصراع المسلح بشكل كبير على البنية التحتية وأدى إلى وقف شبه تام لتقديم خدمات المياه. وعلاوة على ذلك، وبحسب التقييم الديناميكي للاحتياجات، تم تدمير أكثر من 40% من منشآت الصرف الصحي والمياه في المدن الكبرى في الوقت الراهن وأصبحت متوقفة عن العمل. كما أشار تقييم أجري في 2016م[2] أيضًا أن عدم القدرة على دفع الرواتب الأساسية لموظفي المؤسسات المحلية[3] أدى إلى زيادة تقييد تشغيل منشآت وخدمات المياه. وعلى الرغم من قيام المؤسسات المحلية ومكاتبها الفرعية والمرافق المرتبطة بها بالاحتفاظ بالموظفين الأساسيين، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات جسامًا تتضمن الاستدامة المالية واستبدال البنية التحتية أو إصلاحها، والوفاء بمتطلبات العملاء ودفع أجور العاملين. وبالتالي، فإن نسبة كبيرة من السكان في المناطق الحضرية يعتمدون في الوقت الحالي على صهاريج المياه الخاصة التي لا تخضع للتنظيم والرقابة. ونظرًا لتعطل خدمات المياه والصرف الصحي، يواجه العديد من المدن في اليمن، منها عدن وصنعاء، في الوقت الحالي تفشي وباء الكوليرا بوتيرة سريعة في 21 من أصل 23 محافظة.

(ج) شبكات الطرق والنقل في المناطق الحضرية

7. **شهد قطاع الطرق في اليمن تحولات كبيرة في العقود الثلاثة الماضية، لكن لا تزال هناك تحديات قائمة**. فقد شهدت شبكة الطرق نموًا من حوالي 5 آلاف كيلومتر في 1990 إلى حوالي 16 ألف كيلومتر في العام 2014م بزيادة قدرها 220% على مدى 25 سنة. وكان لهذه التغيرات آثاراً كبيرة على السكان والنشاط الاقتصادي، وعمل ذلك على تشجيع التجارة الداخلية والخارجية، وربط جزء كبير ومتنامٍ من السكان بالخدمات العامة والأسواق، وضمان وصول واردات المواد الغذائية إلى المناطق النائية. وعلاوة على ذلك، ظهر العديد من الشركات الخاصة لمد وصيانة الطرق والشركات الهندسية. وتتضمن التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الطرق ضعف التمويل وسوء التخطيط وضعف الموازنات المالية وتدني رواتب موظفي الخدمة المدنية.

8. **تعرضت الطرق الحضرية في المدن الكبرى في اليمن مثل صنعاء وعدن وتعز والحديدة وصعدة وعمران لدمار هائل**. وتكبد قطاع الطرق خسائر وأضرارًا فادحة؛ وتعرضت الطرق الرئيسية والجسور للتدمير. وبحسب التقييم الديناميكي للاحتياجات، فقد تضرر أكثر من 60% من الطرق بين المناطق الحضرية في صعدة وتعز. وأدى تلف وخسائر وأضرار الطرق الحضرية إلى تعذر استخدام مقاطع كبيرة من شبكة الطرق لمرور الأشخاص والمركبات الأمر الذي أثر سلباً على الحركة والوصول إلى الخدمات المحلية (مثل الأسواق والمستشفيات والمدارس).

[2] أجرته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ
[3] في قطاع المياه والصرف الصحي في اليمن، تعتبر المؤسسات المحلية هي المؤسسات المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة وتعمل في مختلف المراكز الحضرية.

(د) الطاقة

9. **حتى قبل اندلاع هذا الصراع، تعتبر معدلات استهلاك الكهرباء وتوفرها في اليمن هي الأدنى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تشير التقديرات إلى أن معدلات توفر الكهرباء من مصادر الشبكة العمومية أو من خارجها قد تراوحت ما بين 52% إلى 72% في 2014**. وتعاني المؤسسة العامة للكهرباء من نقص الموارد والقدرات اللازمة لتوفير الكهرباء الكافية لتلبية احتياجات البلاد بهدف الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي.

10. **أدى الصراع الدائر في اليمن إلى تفاقم وضع إمدادات الكهرباء ذات المستوى المتدني أصلاً، مما أثر بشكل كبير على الخدمات العامة وكذا الأنشطة التجارية والصناعية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على إمدادات الطاقة الكهربائية المنتظمة**. وهناك ندرة في الوقود إضافة إلى تعرض العديد من منشآت توليد الكهرباء للأضرار. وتفككت الشبكة الوطنية العامة إلى العديد من الشبكات الفرعية بسبب إتلاف خطوط النقل أو توقفها عن العمل بسبب الصراع. ونتيجة لذلك، انقطعت الكهرباء العامة بشكل كامل في أجزاء كبيرة من البلاد تضمنت مدنًا كبرى مثل صنعاء والحديدة وتعز. وبحسب التقديرات، لا تتوفر الكهرباء بصورة يمكن الاعتماد عليها إلا لما يبلغ فقط 10% من السكان. وتشير انبعاثات الضوء المرئية من التصوير بالأقمار الصناعية إلى تراجع استهلاك الكهرباء بنسبة 75%. وثمة أثر مدمر لذلك على المنشآت التي تعتمد على الكهرباء المنتظمة. وأُضطرت المستشفيات ومحطات ضخ المياه ومحطات معالجة المياه والمنشآت الصناعية والتجارية إلى خفض عملياتها أو إيجاد مصادر طاقة بديلة.

(ه) **الإسكان:**

11. **قبل اندلاع هذا الصراع، أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية (على الرغم من بدايتها من مستوى متدني من التوسع الحضري) مع زيادة معدلات الفقر وارتفاع تكاليف الأراضي إلى أزمة مساكن في اليمن**. ووفقا لمؤشرات التنمية العالمية، بلغ معدل النمو السكاني في اليمن في السنوات العشر الماضية 4.41 في المائة، أي أكثر من ضعف معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. غير أن التخطيط الحضري والإسكان لم يواكبا هذا النمو، مما تسبب في ازدحام كبير في المدن، لا سيما في وحدات مؤقتة دون المستوى.[4] وتستند حقوق الأراضي والممتلكات في اليمن إلى نظام تسجيل أوراق الملكية لكن مع عدم وجود سجل عيني على مستوى الدولة. وتبلغ نسبة المستأجرين 32% من السكان في المناطق الحضرية. وتتضمن التحديات الأخرى التي تواجه هذا القطاع التباين بين العرض والطلب، وارتفاع تكاليف البناء، وتدني جودة مواد البناء.

12. **يتعرض قطاع الإسكان في اليمن للتدمير جراء الصراع الدائر**. وبحسب نتائج التقييم الديناميكي للاحتياجات في اليمن الذي يقوم البنك الدولي بتحديثه بصفة دورية، فإن أكثر من 25% من مجموع المساكن تعرضت لبعض الأضرار. ونظرًا لصعوبة الاستثمار في إعادة إعمار قطاع الإسكان في ظل ظروف الصراع الدائر، يُقترح اتخاذ إجراءات تمهيدية وتحليلية من شأنها أن تسهم في تهيئة ظروف مواتية للاستثمارات المستقبلية.

13. **التحديات الشاملة المتعلقة بتغير المناخ.**[765] يشكل تغير المناخ تهديداً كبيراً للتنمية في اليمن في العديد من القطاعات. وتشمل التحديات ما يلي: **(أ)** الأمطار المضطربة والغزيرة والتي كثيرا ما تؤدي إلى حدوث فيضانات سريعة، يمكن أن تؤدي إلى أضرار كبيرة وخسائر فادحة في المناطق

[4] انظر أيضاً: تصورات السكان بشأن القدرة على تحمل تكاليف برامج الإسكان الخاصة: دروس مستفادة من عدن، اليمن. وبوجه عام يحدث التكدس عندما يبلغ نصيب الفرد في المسكن أقل من 16 مترًا مربعًا. وفي اليمن، فإن 20% من الوحدات السكنية المؤقتة يبلغ فيها نصيب الفرد متوسطا يُقدر بنحو 4 أمتار.

[5] مجموعة البنك الدولي. ملخص قطري حول تغير المناخ: اليمن. مسترجعة من الرابط
http://globalpractices.worldbank.org/climate/Pages/CountryBriefs/Yemen.aspx

[6] مجموعة البنك الدولي. بوابة المعرفة بتغير المناخ: لوحة معلومات اليمن. تم الاسترجاع من
http://sdwebx.worldbank.org/climateportal/index.cfm?page=country_historical_climate&ThisRegion=Asia&ThisCCode=YEM

[7] مجموعة البنك الدولي. (2011، نيسان / أبريل). المخاطر المناخية والتكيف القطري: اليمن.

الحضرية بسبب تركز الأصول المادية والسكان فيها. ومن المتوقع أن تزداد كثافة هطول الأمطار، وبالتالي الفيضانات، مع تغير المناخ **(ب)** يمكن أن يؤدي مستوى أكبر من تقلب هطول الأمطار إلى فترات طويلة من الجفاف. وتعتبر أزمة المياه في اليمن من بين الأسوأ في العالم، ويلاحظ أن الإجهاد المائي آخذ في الازدياد، مع احتمال استنزاف احتياطيات المياه الجوفية في الغالب خلال عقدين أو ثالثة عقود بغض النظر عن تغير المناخ **(ج)** أن الغالبية العظمى من الفقراء في المناطق الحضرية معرضون لخطر الانهيارات الصخرية والانهيارات الأرضية لأنهم يعيشون عادة على أرض هامشية وهشة من الناحية البيئية، و **(د)** ومن شأن ارتفاع مستويات سطح البحر أن يؤدي إلى زيادة الفيضانات في المناطق الساحلية واحتمال إلحاق أضرار بالبنية التحتية ونوعية المياه الجوفية وإمداداتها. واستجابة لهذه التهديدات، فإن تحسين الهياكل الأساسية الحضرية وإدارة المياه والنفايات تمثل أولويات رئيسية. وسيساعد المشروع على التخفيف من الآثار المحتملة لهذه التهديدات في الأنشطة ذات الصلة.

ترتيبات التنفيذ

14. **بالنظر إلى الوضع الأمني في البلد وعدم وجود نقاط دخول مباشرة للبنك الدولي، سيتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تنفيذ المشروع المقترح.** وبالإضافة إلى أن مهامه تشمل الهياكل الأساسية والمشتريات وإدارة المشاريع، يتمتع المكتب بخبرة واسعة في القطاعات التي تغطيها هذه العملية وفي إدارة المشاريع في حالات الهشاشة والصراع والعنف. وبالرغم من أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يمتلك حاليا وجود محدود في اليمن، إلا أن له سجلا حافلا في توسيع نطاق العمليات بصورة سريعة في سياق السياقات القطرية. وفيما يتعلق بالمشروع المقترح، بدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تجهيز الموارد المسبقة التي ستكون جاهزة للنشر مباشرة فور الموافقة على المشروع. وفي الماضي، أثبتت ترتيبات مماثلة للتنفيذ الخاصة بوكالات الأمم المتحدة نجاحها في اليمن. فعلى سبيل المثال، نجحت مجموعة البنك الدولي في إقامة شراكة مع كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية في إطار المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن -التمويل الإضافي الثاني (P164466)، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف في إطار المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن.[8]

15. **وسيعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع الشركاء المحليين على تنفيذ أنشطة المشروع.** وقد تم إنشاء هؤلاء الشركاء المحليين من خلال تدخلات البنك الدولي وغيره من المانحين الدوليين، ولديهم سنوات من الخبرة في تنفيذ استثمارات المؤسسة الدولية للتنمية. وخلال الأزمة، واصلوا تقديم الدعم لتنفيذ المشاريع الممولة من المانحين، مستفيدين من معرفتهم بكل قطاع وعلاقاتهم مع الكيانات المحلية والخبرة الميدانية. وفي حين سيشارك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع هذه الكيانات، إلا أنه سيحتفظ بالمسؤولية العامة عن جوانب التنفيذ والائتمان والضمانات في المشروع. وهذه الكيانات الشريكة هي كما يلي:

16. **مشروع الأشغال العامة.** قام البنك وغيره من الوكالات الإنمائية الإقليمية والثنائية والدولية بتمويل ودعم مشروع الأشغال العامة منذ إنشائه في عام 1996م. وخلال الفترة بين 1996 و 2015، نفذ مشروع الأشغال العامة 5149 مشروعا في حوالي 11200 قرية و 1300 حي حضري، بقيمة إجمالية بلغت 648 مليون دولار أمريكي. وقد لعب مشروع الأشغال العامة دورا هاما في تحسين وصول المجتمعات الفقيرة إلى التعليم والمياه والصرف الصحي والطرق والري، من بين خدمات أخرى. وقد أظهرت تجربة البنك مع مشروع الأشغال العامة أنه يتمتع بسمعة طيبة فيما يتعلق بالعناية الائتمانية الواجبة وفعالية في تحقيق النتائج إضافة إلى الحياد السياسي. ويلعب مشروع الأشغال العامة حاليا دورا هاما في تنفيذ المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات. ويقع مقر مشروع الأشغال العامة في صنعاء وله تسعة فروع في المحافظات ويبلغ عدد موظفيه في الوقت لحالي 53 موظفا.

[8] يجري تنفيذ المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات (P159053) والتمويل الإضافي للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات (P161806) من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتولى منظمة اليونيسيف تنفيذ المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات – التمويل الثاني (P163729).

17. **وحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق.** تتمتع وحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق بخبرة كبيرة في إدارة العقود. ومنذ أن تأسست في عام 2005م، نفذت الوحدة عدد من العقود لصيانة وإصلاح الطرق بتمويل من ميزانية صيانة الطرق وكذلك من جهات مانحة مختلفة، بمن فيها البنك الدولي. وبالنسبة لهذه العقود، قامت الوحدة بإدارة جميع أنشطة الشراء للسلع والأشغال والخدمات الاستشارية. وقد تراكمت لديها خبرة واسعة في إعداد العطاءات وطلبات تقديم مقترحات من الاستشاريين ووثائق المناقصات. ويقع المقر الرئيسي لوحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق في صنعاء ولها مكتب صغير في عدن. وقبل اندلاع الأزمة، كان لديها مكاتب في أربع محافظات هي تعز وإب ولحج والحديدة.

18. **وحدة إدارة مشروع المياه الحضرية.** نفذت وحدة إدارة مشروع المياه الحضرية العديد من مشاريع إمدادات المياه والصرف الصحي في اليمن. وقد مشروع في عام 2002م كوحدة لإدارة المشروع مستقلة ماليا وإداريا لإدارة جميع الأنشطة المتعلقة بتنفيذ قرض برنامج البنك الدولي للمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية القابل للتكييف (P057602). وأثناء تنفيذ هذا المشروع، استقطبت وحدة إدارة مشروع المياه الحضرية أموالا من جهات مانحة مختلفة. وقد نفذت مشاريع تشمل 1 000 كيلومتر من شبكات إمدادات المياه و (250) كيلومترا من خطوط الصرف الصحي وخزانات بسعة إجمالية بلغت 40,000 متر مكعب، إضافة إلى ثلاث محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي وحفر وتشييد 65 بئرا إنتاجياً واستكشافياً وعدد من أعمال إعادة التأهيل الطارئ. ويقع مقرها في مدينة صنعاء ولها علاقات عمل وثيقة مع المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي.

الأهداف العليا التي يساهم المشروع في تحقيقها

19. **يتماشى المشروع المقترح مع الأهداف الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة.** فمن خلال استعادة الخدمات الحيوية في مراكز حضرية مختارة، وفي الوقت نفسه إعادة بناء القدرات المحلية، فإن المشروع سيعمل على تحسين الظروف المعيشية للسكان المستفيدين في المناطق المتضررة من الصراع. وعلى نحو أكثر إلحاحا، سوف يساعد المشروع أيضاً على معالجة الظروف البيئية التي تؤدي إلى تفاقم وباء الكوليرا.

20. **يتماشى المشروع تماما مع وثيقة المؤسسة الدولية للتنمية بشأن "التجديد الثامن عشر للمؤسسة الدولية للتنمية نحو 2030: الاستثمار في النمو والقدرة على الصمود والفرص" وموضوعها الخاص بالهشاشة والصراع والعنف.** تحدد هذه الورقة الميزة النسبية للبنك الدولي في المساعدة على حل المشاكل المعقدة من خلال الخبرة المتعددة القطاعات. وبفضل نهجه المتكامل تجاه إعادة تقديم الخدمات والأنشطة عبر عدة قطاعات، سيقدم المشروع أفضل الحلول المناسبة للتعقيدات الحالية للعمل في اليمن.

21. **يسهم المشروع بشكل مباشر في ثلاث من الركائز الأربع لاستراتيجية مجموعة البنك الدولي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة من خلال تعزيز الشمول الاجتماعي والاقتصادي.** ومن خلال التركيز على استعادة الخدمات الأساسية، سوف يسهم المشروع المقترح بشكل مباشر في ركائز استراتيجية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن التعافي والإعمار، والقدرة على الصمود أمام الهزات التي يتسبب بها النازحين واللاجئين.

22. **كما يتماشى المشروع تماماً مع مذكرة المشاركة القُطرية لمجموعة البنك الدولي الخاصة بالجمهورية اليمنية للفترة 2017-2018.** فمذكرة المشاركة القُطرية (تقرير رقم (-106118 YE) التي ناقشها مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي في يوليو / تموز 2016م، تحدد مشاركة مجموعة البنك الدولي مع اليمن أثناء النزاع. وتدعو هذه المذكرة إلى الاعتماد على آليات الصمود والتعافي المحلية التي يمكن أن تحقق مكاسب من خلال الإسهام في استعادة الخدمات وتوسيعها، والتي يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لبرامج إعادة الهيكلة على نطاق أوسع.

وتوصي مذكرة المشاركة القُطرية بتعزيز الأنشطة وتجنب تجزئة محفظة المشاريع من خلال نهج استراتيجي ومرن بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين. ويتخذ المشروع المقترح نهجا متكاملا لتقديم الخدمات، ويدعم الاحتفاظ بالقدرات المحلية والقدرة على الصمود، ويمكن تكييفه بمرونة بهدف توسيع نطاق التمويل والنطاق الجغرافي والدعم القطاعي. وأخيراً، يدمج المشروع الدروس التي تقدمها مذكرة المشاركة القُطرية بشأن الحاجة إلى تصميم بسيط وواقعي للمشاريع، وكذلك التركيز على آليات تقديم الخدمات على المستوى المحلي التي أثبتت أنها تحقق نتائج على الرغم من النزاع.

2. وصف المشروع

(أ) الهدف الإنمائي للمشروع

23. لاستعادة الوصول إلى الخدمات الحضرية ذات الأهمية البالغة في المدن المختارة داخل الجمهورية اليمنية.

(ب) المستفيدون من المشروع

24. بما أن الصراع في اليمن يتركز إلى حد كبير في المناطق الحضرية، فإن المشروع سيستهدف مدناً في اليمن والتي يبلغ عدد سكانها حسب التقديرات قبل الأزمة (2014) 50,000 نسمة أو أكثر،[9] أو التي شملها التقييم الديناميكي للاحتياجات في اليمن. وهناك تسعة عشر مدينة مؤهلة لهذا المشروع وفقاً لهذا المعيار، وهي: عدن، الضالع، الحديدة، المكلا، عمران، باجل، بيحان، بيت الفقيه، ذمار، إب، لحج، ريده، صعده، صنعاء، سيئون، الشحر، تعز، يريم، زنجبار. وتمثل هذه المدن أكثر من 60 في المائة من سكان المناطق الحضرية قبل الأزمة، وأكثر من 20 في المائة من إجمالي عدد السكان في البلد قبل الأزمة. ومن بين المدن التسع عشرة، سيختار المشروع المدن على أساس ما يلي: (أ) قدرة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على العمل فيها، و (ب) توفر بيانات تفصيلية حول مستوى القطاع. وبشكل عام، على مدى التنفيذ، من المتوقع أن يغطي المشروع حوالي 1.4 مليون مستفيد، مع ما يقرب من 49.5 في المائة من النساء.

(ج) مؤشرات النتائج على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

25. عدد المستفيدين الذين تمكنوا مرة أخرى من الحصول على الخدمات الحضرية الحرجة (عدد النساء من إجمالي المستفيدين)

(د) مكونات المشروع

26. يجري تمويل هذا المشروع من منحة مقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 106.2 مليون وحدة من وحدات السحب الخاصة، ما يعادل 150 مليون دولار. وسيمول هذا المشروع أنشطة تدعم إعادة توفير الخدمات الحساسة والبالغة الأهمية في مدن مختارة في اليمن. إن استعادة الخدمات في المناطق الحضرية، بما فيها المياه والصرف الصحي والنقل والطاقة وإدارة المخلفات الصلبة، تمثل أهمية بالغة في تحسين نتائج الرعاية الصحية والظروف المعيشية الأساسية والنشاط الاقتصادي المحلي.

[9] بالنسبة لهذا التقدير، تم استقراء البيانات السكانية على مستوى المديريات من تعداد عام 2004 إلى مستوى ما قبل الأزمة سنة 2014م باستخدام معدل النمو السكاني ونمو السكان في المناطق الحضرية. ومن ثم تم التحقق من هذه التقديرات على أساس قاعدة بيانات لاندسكان للمختبر الوطني أوك ريدج، التي تضم بيانات التوزيع السكاني على مستوى العالم المتوفرة بدقة 1 كيلو متر.

27. يعتمد هذا المشروع نهجًا متكاملًا إزاء تقديم الخدمات في المناطق الحضرية من شأنه تقديم مساندة منسقة ومتعددة القطاعات لليمن أثناء هذا الصراع الدائر. ويستند تصميم هذا المشروع إلى النتائج والدروس المستفادة من الدراسات التحليلية ذات الصلة والخبرات المستقاة من العمليات في البيئات التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ويسلط تقرير التقييم الديناميكي للاحتياجات (الذي يقوم البنك الدولي بإصداره وتحديثه بصفة دورية) الضوء على الحاجة إلى المشاركة المتكاملة للبنك الدولي في العديد من القطاعات في البيئات الحضرية. فعلى سبيل المثال، تعاني خدمات المياه والصرف الصحي في صنعاء من تراجع معدلات التشغيل بسبب نقص الكهرباء. ويتضمن تصميم المشروع التعاون فيما بين مقدمي الخدمة، وتضافر الجهود بين القطاعات، ومكانًا مشتركًا للخدمات التكميلية بهدف تحقيق الأهداف التكاملية.

المكون 1: استعادة الخدمات (130 مليون دولار)

28. يدعم هذا المكون استعادة الخدمات الحساسة والهامة في المناطق الحضرية في مدن مختارة في اليمن. وتغطي الخدمات المستهدفة خمسة قطاعات هي: الخدمات البلدية الثلاثية وإدارة المخلفات الصلبة، والمياه والصرف الصحي، والطرق في المناطق الحضرية، والكهرباء من أجل الخدمات الحساسة والمهمة، والإسكان.[10] وقد تم اختيار هذه الخدمات لتلبية الاحتياجات الملحة للسكان في المناطق الحضرية في اليمن. وفي جميع الأحوال، لن يتم القيام بأي استثمارات في أي قطاع من هذه القطاعات ما لم يكن هناك أدلة وشواهد كافية تفيد بأن سلسلة الإمداد و/أو الشبكة أو المنظومة المعنية ستعمل على نحو كاف لضمان الاستغلال التام لهذه الاستثمارات. وستستند استثمارات البنية التحتية في إطار المشروع إلى مبدأ "إعادة البناء بشكل أفضل"، مما يقلل من تعرض الأصول المستعادة للمخاطر ذات الصلة بالتغير المناخي (بما في ذلك الفيضانات والانهيارات الأرضية. ويشمل ذلك على وجه الخصوص الاستثمارات في الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار (المكون الفرعي 1-1)، والمياه والصرف الصحي (المكون الفرعي 1-2)، وإعادة تأهيل الطرق (المكون الفرعي 1-3)، والمساعدة الفنية في مجال الإسكان (المكون الفرعي 1-5).

29. وسيركز المشروع في السنة الأولى على الاستثمارات الحساسة والمهمة التي من شأنها استعادة الخدمات في إطار زمني قصير للتنفيذ. ويشمل ذلك مضخات المياه والمولدات لتوفير الكهرباء لهذه المضخات والمستشفيات ومنشآت الرعاية الصحية بالغة الأهمية وإدارة المخلفات الصلبة وإصلاحات الطرق البسيطة. وسيتم اختيار أنشطة المشروع بناء على الجدوى الفنية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك درجة الجاهزية للتنفيذ. وابتداءً من السنة الثانية، سيتوسع المشروع ليشمل أنشطة إضافية تستند إلى الأولويات المجتمعية يتم تحديدها من خلال آليات مشاركة المواطنين ومصادقة المجتمع على سلامة الخيارات الاستثمارية (انظر المكون الفرعي 2.2 للاطلاع على المزيد من التفاصيل). وسيتم تحديد وإعداد الأنشطة التدريجية من القاعدة إلى القمة التي تراعي تلبية الاحتياجات للسنوات التالية من عمر المشروع خلال السنة الأولى من تنفيذه.

30. سيموّل هذا المشروع الأشغال والسلع والخدمات الاستشارية وغير الاستشارية والتدريب وتكاليف التشغيل الخاصة بالشركاء المحليين المشاركين في المكونات الفرعية المختلفة. ومن المتوقع أن يقوم مقاولون من القطاع الخاص بجميع الأعمال المدنية الخاصة بهذا المشروع، الأمر الذي سيدعم إحياء الأنشطة الاقتصادية المحلية.

[10] لن يتضمن المكوّن الفرعي الخاص بقطاع الإسكان أي استثمارات أو أعمال، لكنه سيركز على المساعدة الفنية للاستعداد لأنشطة إعادة الإعمار في قطاع الإسكان بمجرد أن يسمح الوضع بذلك.

المكون الفرعي 1-1: الخدمات البلدية الثلاثية وإدارة المخلفات الصلبة

31. سوف يتضمن هذا المكوّن الفرعي سلعًا وبنية تحتية بلدية الثلاثية على مستوى الأحياء وعلى نطاق صغير والتي من شأنها أن تحسن مستوى توفير الخدمات البلدية. وسيستند اختيار الاستثمارات إلى الاحتياجات ذات الأولوية التي يحددها كل مجتمع محلي مستهدف في المناطق الحضرية بالتعاون مع السلطات المحلية المعنية في المنطقة و/أو المجتمعات المحلية. ونظرًا لقيام مقاولين محليين بأعمال البنية التحتية، فإن هذا المكون الفرعي سوف يساعد أيضًا في استعادة النشاط الاقتصادي المحلي وخلق فرص عمل على المستوى المحلي من خلال مشاركة صغار المقاولين من القطاع الخاص وموردي مواد البناء ومقدمي الخدمات.

32. وقد تشمل الأنشطة التي سيدعمها هذا المكون الفرعي ما يلي:

أ) **إدارة النفايات الصلبة**. قبل أي استثمارات في هذا القطاع في أي مدينة، سيتم إجراء تقييم لمدى ملاءمة موقع مقالب النفايات الحالية. وسيخرج التقييم بخطة عمل تهدف إلى تمكين أنشطة جمع النفايات الصلبة إلى جانب برنامج واقعي لإدارة مواقع مقالب النفايات يراعي حساسية الصراع يطبق تدابير تخفيف مصممة لتلبية متطلبات السياسات الوقائية والتقليل من الآثار البيئية. وبناء على خطة العمل، يمكن أن تشمل الأنشطة المحتملة في هذا القطاع: عقود الخدمات القائمة على الإنجاز لاستعادة أنشطة جمع النفايات الصلبة ونقلها إلى مواقع مقالب النفايات وتدابير للتخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية لمواقع كب النفايات ومحطات وزن لهذه المواقع وتوفير المدخلات على نطاق محدود (مثل صناديق جمع النفايات، وما إلى ذلك). وبالنظر إلى الآثار الصحية الوشيكة التي تسببها القمامة التي لا يتم جمعها في الشوارع، سيتم جمع النفايات - باعتبارها من ضمن الاستجابات لتفشي وباء الكوليرا - بالتوازي مع تدابير التخفيف اللازمة في مواقع مقالب القمامة وفق ما يحدده تقييم ملاءمة الموقع. وإذا وجد التقييم أن مكان مقلب النفايات الحالي في مدينة معينة غير مناسب بسبب المخاطر الصحية والبيئية الشديدة، وكان من غير الممكن اتخاذ تدابير تصحيحية، فإن المشروع سوف يتخلص من النفايات في مكب بديل (إن أمكن) أو يستثني تلك المدينة من التدخلات الخاصة بإدارة النفايات الصلبة.

ب) **أنشطة الصرف الصحي على مستوى الأحياء** والتي قد تشمل إعادة تأهيل غرف التفتيش وفتحات التفتيش القائمة (بما في ذلك استبدال الأغطية التالفة)، وإصلاح أو توسيع مواسير الصرف الصحي التي لا تغطيها المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي، رهنا بصلتها بأنظمة المعالجة / التصريف العاملة.

ج) **تصريف مياه الأمطار** سيؤدي إلى تحسين تصريف مياه الأمطار من خلال بناء **قنوات** تصريف ومجاري أنبوبية وحواجز للمياه في مسارات المياه القائمة، إضافة إلى إعادة تأهيل القنوات القائمة؛ وتوفير شبك لضمان عدم انسداد الفتحات. وسيتم تنسيق هذه الأنشطة قدر المستطاع مع برامج جمع النفايات الصلبة.

د) **رصف شوارع الأحياء بالأحجار** والتي لم تتم تغطيتها في إطار المكون الفرعي **الخاص** بالطرق الحضرية. وسيشمل رصف الشوارع أيضاً رصف أرصفة المشاة الجانبية.

ه) **إعادة تأهيل الحدائق المحلية والمساحات الخضراء** بما في ذلك تنظيف ورصف الممرات القائمة، وتوفير مساحات للجلوس ومظلات، وزراعة المساحات الخضراء المناسبة للمناخ المحلي، وترميم الأسوار والبوابات كثيرة الاستخدام التي تضررت، ومناطق لعب الأطفال. وسوف يكون لإعادة تأهيل الحدائق المحلية والمساحات الخضراء فوائد اجتماعية كبيرة للمجتمعات المحلية المستفيدة، حيث أصبحت زيارة المساحات الخضراء والمنتزهات العامة خلال عطلة نهاية الأسبوع والعطل الرسمية المصدر الرئيسي للترفيه بالنسبة للعديد من الأسر نظراً لعدم وجود بدائل.

(ج) الأنشطة القطاعية ذات العلاقة:

33. سوف يتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تنفيذ هذا المكون الفرعي بالشراكة مع مشروع الأشغال العامة.

المكون الفرعي 1-2: إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية

34. يتضمن هذا المكون الفرعي سلعًا وأعمال بنية تحتية صغيرة إلى متوسطة النطاق وتوريدات وإمدادات ذات أهمية بالغة (مثل الوقود) لاستعادة تقديم خدمات المياه والصرف الصحي على مستوى المدن. وسيستند اختيار الأنشطة إلى الاحتياجات ذات الأولوية التي يحددها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالتشاور مع وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية والمؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي والسلطات المحلية في المديريات و/أو المجتمعات المحلية المعنية. وهذه المكونات الفرعية تُكمل أنشطة شبكات المياه والصرف الصحي المنظورة حاليًا في إطار المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن ــ تمويل إضافي (P164466) ــ الذي يركز على إعادة تأهيل البنية التحتية متوسطة وكبيرة الحجم للمياه والصرف الصحي والتي تتضمن محطات معالجة المياه. وسيعمل فريق المشروع على ضمان عدم إزدواجية الأنشطة مع أنشطة مشاريع أخرى يمولها البنك الدولي وجهات مانحة أخرى في قطاع المياه والصرف الصحي. وسوف تتم الاستثمارات في إطار هذا المكون الفرعي على أساس مبدأ "إعادة البناء بشكل أفضل" من أجل تعزيز مقاومة شبكة المياه والصرف الصحي للمخاطر المتعلقة بتغير المناخ.

35. وقد تشمل الأنشطة التي سيدعمها هذا المكون الفرعي ما يلي: (أ) استبدال الأصول الهامة والمطلوبة مثل المضخات والمولدات الكهربائية ووحدات معالجة المياه والمرافق ذات الصلة وقطع الغيار (ب) إعادة تأهيل الأنابيب وخزانات المياه والآبار القائمة ومحطات معالجة مياه الصرف (ج) تقديم الدعم للمؤسسات المحلية في مجال صيانة الخدمات بما في ذلك بدل النقل للموظفين الأساسيين وإمدادات الوقود ونفقات الكهرباء (حسب الحاجة) (د) حملة توعية بشأن دفع فواتير الخدمات العامة من خلال مشاركة المواطنين (هـ) دعم إنشاء محطات لتعبئة الصهاريج الخاصة والاعتماد المرتبط بها (و) إنشاء دليل لمقدمي الخدمات ومعلومات الاتصال بهم، بما في ذلك إتاحة الدليل على نطاق واسع، مما يمكن الأسر المستهلكة من الاتصال بأكثر من مقدم لخدمات توصيل المياه للحصول على إمدادات مياه أكثر موثوقية بأسعار تنافسية، و (ز) العمل التحليلي للقطاع المحدد المطلوب أثناء تنفيذ المشروع. وسيولى اهتمام خاص بالاستثمارات في مرافق الإصحاح لضمان عمل أو تشغيل سلسلة الإمداد بأكملها ابتداء من جمع مياه الصرف الصحي وحتى المعالجة النهائية وذلك من خلال الاستثمارات. وبما أن إمدادات المياه في الشبكة كانت متقطعة قبل النزاع، فإن الاستثمارات في مدخلات أو مرافق معالجة المياه، أو معدات الكشف عن التسرب لن ينظر فيها إلا إذا كانت مجدية من الناحية الاقتصادية.

36. سوف يتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تنفيذ هذا المكون الفرعي بالشراكة مع وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية. وسيتم تنسيق الأنشطة في إطار هذا المكون الفرعي مع اليونيسيف في إطار مشروع المشروع الطارئ للصحة والتغذية - التمويل الإضافي الثاني (P164466).

المكون الفرعي 1-3: الطرق الحضرية

37. سيقوم هذا المكون بإعادة تأهيل الطرق الحضرية الرئيسية والثانوية، ويشمل ذلك الطرق على مداخل المدن. وقد تتضمن هذه الأنشطة إصلاح الحفر والمواقع ومعالجة الشقوق وأعمال الترقيع وإضافة طبقات الأسفلت وأعمال تحسين السلامة على الطريق وإعادة تأهيل تقاطعات الطرق. وسيسهم هذا المكون الفرعي في زيادة الحركة وتوفير الخدمات، ويشمل ذلك مساندة إعادة إحياء النشاط الاقتصادي، وتحسين سلامة الطرق. وسيستند اختيار الأنشطة إلى الاحتياجات ذات الأولوية التي يحددها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالتشاور مع وحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق، والسلطات المحلية المعنية (على مستوى المديريات) و/أو المجتمعات المحلية المعنية. وسيعمل كل عقد خاص بأعمال إعادة التأهيل على تعظيم الاستفادة من العمالة اليدوية بهدف تدعيم إيجاد فرص العمل على المستوى المحلي. كما أن أعمال إعادة التأهيل ستركز أيضاً على مخاطر المناخ التي تتعرض لها الطرق وعلى أساس مبدأ "إعادة البناء بشكل أفضل" مع مراعاة المرونة إزاء المناخ.

38. سوف يتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تنفيذ هذا المكون الفرعي بالشراكة مع وحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق.

المكون الفرعي 1-4: الكهرباء من أجل الخدمات الحساسة والمهمة

39. يدعم هذا المكون استعادة إمدادات الكهرباء للخدمات ذات الأهمية البالغة والحساسة في المناطق الحضرية. وخلال السنة الأولى، سيحدد هذا المكون الفرعي الأولويات الخاصة بحلول الكهرباء خارج الشبكة العامة من أجل تشغيل منشآت ومرافق المياه والصرف الصحي والمستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية. وسيتم تنسيق الطلب على هذه الأنشطة بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة المعنية. ومن الممكن تضمين خدمات حضرية أخرى في سنوات تالية بناءً على الطلب على المستوى المحلي. ومن الممكن أن تتضمن الأنشطة قصيرة ومتوسطة الأجل في إطار هذا المكون الفرعي ما يلي: (أ) إعادة تأهيل أنظمة التوليد التقليدية القائمة (التي تعمل بالديزل) (ب) تركيب نظام توليد جديد خارج نطاق الشبكة العامة يعمل بالديزل والطاقة المتجددة (مثل ألواح الخلايا الضوئية الشمسية على الأسطح أو على الأرض للمباني) أو التكنولوجيا الهجينة باستخدام الخلايا الضوئية ــ الديزل (ج) استعادة إمدادات الوقود، إن دعت الحاجة إلى ذلك[11] (د) إنارة الشوارع باستخدام الخلايا الضوئية الشمسية أو المصابيح الضوئية الاقتصادية (الليد) (هـ) تحسين كفاءة استخدام الطاقة، مثل الإنارة باستخدام مصابيح الإضاءة الاقتصادية (الليد) في المباني وسخانات المياه الشمسية (و) توفير الكهرباء من خارج الشبكة العامة عن طريق استئجار وحدات توليد الطاقة من القطاع الخاص. ويتمثل الخيار المستدام طويل الأجل في الانتقال إلى أنظمة إمدادات الكهرباء من خلال الشبكة العامة التي يمكن أن توفر الكهرباء بصورة منتظمة ويعتمد عليها وبتكلفة ميسورة. وعلى الرغم من أن محور تركيز هذا المشروع في المدى القصير يدور حول حلول خارج نطاق الشبكة العامة بهدف إيجاد إمدادات كهرباء للخدمات الحساسة والمهمة في المناطق الحضرية، إلا أنه من الممكن دراسة جدوى عقود الخدمات من القطاع الخاص من أجل إنتاج الكهرباء بصورة لامركزية في السنوات اللاحقة خلال مدة تنفيذ المشروع.

40. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ هذا المكون الفرعي. وسيتم تنسيق الأنشطة في إطار هذا المكون الفرعي مع مؤسسات الخدمات العامة (مثل المستشفيات، والمرافق الصحية، والمدارس، والمؤسسات المحلية للمياه، إلخ)، والسلطات المحلية والوكالات الدولية (مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف) وأصحاب المصلحة الآخرين.

المكون الفرعي 1-5: قطاع الإسكان

[11] في بعض الحالات مثل المستشفيات ومنشآت الرعاية الصحية، من الممكن أن يقوم شريك تنمية آخر بتغطية إمدادات الوقود، وسيتطلب هذا النشاط تنسيقًا وثيقًا لتفادي الازدواجية في العمل.

41. يدور محور تركيز هذا المكون الفرعي حول تقديم المساعدة الفنية لقطاع الإسكان، وهو القطاع الأكثر تضررًا والأكثر احتياجًا للتعافي.[12] يمكن أن تشمل المساعدة الفنية ما يلي، بما في ذلك مبدأ إعادة البناء بشكل أفضل في الأنشطة التي تؤثر على البناء والتعمير: (أ) معالجة حقوق المساكن والأراضي والممتلكات من خلال إجراء تقييم مفصل للوضع الحالي للمساكن والأراضي والممتلكات وتحديد الجوانب المحتملة التي سوف تؤثر على إعادة بناء المساكن واقتراح حلول تشمل المشاركة المجتمعية في رسم خرائط حقوق الملكية، مع مراعاة الفجوة بين الجنسين في حقوق الملكية (ب) إجراء مسح للأضرار (حيثما كان ذلك ممكنا) لتقييم السلامة الهيكلية للمنازل المتضررة، مصنفة بحسب مستوى الضرر الذي لحق بكل وحدة سكنية ووضع مستوى مناسب من النشاط لكل منها (ج) وضع إطار لاستهداف المساعدات الإسكانية ومعايير الاستحقاق (د) مسح المنظمات (المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية) والقطاع الخاص المستعدة لمساندة عملية إعادة الإعمار وتقييم قدراتها (هـ) وضع استراتيجيات تمويل مناسبة لإعادة بناء المساكن (و) تطوير حلول للإسكان مقاومة للأخطار بناء على تصاميم الهندسة المعمارية المحلية (ز) وضع مواد إرشادية ومبادئ توجيهية تتكيف مع آليات البناء المحلية، وإعداد استراتيجية للاتصالات والتدريب.

42. وفي حالة استكمال التقديرات والتقييمات، وإمكانية إعداد الاستراتيجيات المناسبة لأعمال إعادة البناء قبل إنجاز المشروع، من الممكن تقديم التمويل في إطار هذا المشروع لمساندة إصلاح المباني السكنية التي تعرضت للأضرار وإعادة بنائها.

المكون 2: دعم التنفيذ وتنمية القدرات (20 مليون دولار)

المكون الفرعي 1-2: دعم تنفيذ وإدارة المشروع

43. سيمول هذا المكون الفرعي: (أ) التكاليف (غير المباشرة) لدعم الإدارة العامة الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ (ب) التكاليف المباشرة لإدارة المشروع والإشراف عليه والمطلوبة لمساندة تنفيذه؛ (ج) رصد وتقييم وتنسيق المشروع على مستوى المدينة المعنية؛ (د) نظام مخصص لتعقب النفقات ونشر المعلومات مصمم بشكل خاص للمكون الفرعي وقائم على نظام المعلومات العالمية لتعزيز الشفافية والمساءلة (هـ) أعمال مراجعة مستقلة لأنشطة المشروع (و) إنشاء آلية لمعالجة المظالم في المكتب المحلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في صنعاء لتوثيق أي شكاوى محتملة وضمان متابعتها.[13] وسيضم فريق العمل التابع له المعني بإدارة وتنفيذ المشروع مدير برنامج وأخصائيين في التوريدات والعقود، وأخصائيين ماليين وأخصائي السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية، ومسؤول الخدمات اللوجستية ومسؤولًا إداريًا.

المكون الفرعي 2-2: المساعدة الفنية

44. سيساند هذا المكون الفرعي أنشطة بناء القدرات الخاصة بأصحاب المصلحة والأطراف المعنية الذين سيشاركون في تنفيذ الأنشطة في إطار هذا المشروع على المستويين المركزي والمحلي. وسيدور محور تركيز هذه الأنشطة حول المهارات الفنية لجميع القطاعات المشاركة في المشروع، ويشمل ذلك إدارة الموارد البشرية بشكل أكثر فاعلية والتنسيق والشفافية والمساءلة والإجراءات الوقائية وإدارة المالية العامة. وستسمح نتائج الجولة الأولى من أنشطة تطوير القدرات لفريق العمل التابع للبنك الدولي بفهم احتياجات القدرات على نحو أفضل على أرض الواقع، وتصميم الأنشطة تبعًا لذلك في إطار هذا المكون الفرعي.

[12] بحسب التقييم الديناميكي للاحتياجات، تمثل احتياجات التعافي في قطاع الإسكان أكثر من 65 في المائة من إجمالي الاحتياجات في المدن التي جرى تقييمها

[13] وستركز آلية جبر المظالم على اختيار وتنفيذ الأعمال الرأسمالية والاستثمارات ذات الصلة.

45. كما سيدعم هذا المكون الفرعي أيضًا مشاركة المواطنين وأنشطة الاتصال والتواصل على مدى فترة تنفيذ هذا المشروع، بما في ذلك تسهيل عملية التنظيم التدريجي من القاعدة إلى القمة لتحديد أولوية الاحتياجات على المستوى المحلي، على النحو التالي:

أ) **خطة اتصال جماهيري تراعي السياق المعني** سيتم وضعها وتوسيع نطاقها مع بداية تنفيذ المكون الفرعي وتستمر طوال مدة تنفيذ المشروع. ويتمثل الهدف من هذه الحملة الإعلامية في ضمان شفافية تكاليف المكونات الفرعية ومبررات الاختيار وجدول التنفيذ. وسيتم استكمال هذه الحملة من خلال وضع نظام لآلية جبر المظالم لتمكين المواطنين من إيصال شكاواهم فيما يتعلق بأنشطة المشروع. كما سيتم الاستفادة من التواصل مع المواطنين لتشجيع المستفيدين من سداد تكاليف الخدمات المحسنة لتمكين مؤسسات تقديم الخدمات على المستوى المحلي من استمرار تقديم هذه الخدمات بعد انتهاء المشروع.

ب) **تسهيل مشاركة المواطن في تحديد المشاريع الاستثمارية وترتيب أولوياتها ورصدها.** وهذا سيتطلب إجراء تقييمات أولية وتحليل سياقي لوضع عمليات مناسبة لمشاركة المواطنين. وسيتم النظر في مختلف الوسائل بما في ذلك مجموعات النقاش المركز والاجتماع في قاعات المدينة ومواقع التصويت عبر الإنترنت. وسيتم تطبيق العمليات التشاركية الناتجة على اختيار المشاريع الاستثمارية في السنة الثانية والثالثة من تنفيذ المشروع. وستخضع مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بخطط الاستثمارات السنوية للتحقق من الأولويات التي يحددها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالتشاور مع شركائه المحليين. وستساعد مدخلات المواطنين هذه على التحقق من الأولويات التي حددتها الوكالة المنفذة والإنتقاء من بين الخيارات الاستثمارية المتنافسة. ومن شأن ترتيبات التشاور مع المواطنين، رهنا بالواقع السياسي المحلي، أن تعزز دور الكيانات المحلية الرئيسية، مثل السلطة المحلية في المديرية، في اعتماد ممارسات المشاركة السليمة للمواطنين بصورة رسمية والحفاظ عليها. وستشمل المشاورات النساء لتعزيز صوتهن في عملية التخطيط التشاركي للمشاريع الاستثمارية. كما سيساعد ذلك على ضمان تلبية الخدمات المستعادة للاحتياجات المحددة للمرأة.[14] وسيستكشف المشروع أيضا استخدام آليات الرصد القائمة على المواطن.

46. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ هذه الأنشطة من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني أو خبراء فنيين متخصصين، بحسب الحاجة.

المكون الفرعي 2-3: خدمات الرصد والمتابعة من قِبَل طرف ثالث

47. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتكليف وكيل مستقل للمتابعة للتحقق من صحة النتائج المحققة في المشاريع الفرعية الممولة في إطار هذا المشروع بصورة مستقلة. وسيرفع وكيل الرصد المستقل تقاريره حول مخرجات الأنشطة واستعادة الخدمات للمستفيدين المستهدفين والإجراءات الائتمانية والوقائية المتبعة من قبل الشركاء المحليين. وسيتم وضع شروط مرجعية لوكيل الرصد المستقل من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والاتفاق عليها مع البنك الدولي. وسيتبادل مكتب الأمم المتحدة تقارير وكالة الرصد المستقل مع البنك الدولي بصورة منتظمة وسيدرج في التقرير الإجراءات المتخذة لمعالجة أي مسائل تتعلق بالتنفيذ يحددها وكيل الرصد المستقل.

[14] حددت مذكرة المشاركة القُطرية الخاصة بالجمهورية اليمنية (تقرير رقم YE-106118) عدم وجود كوادر نسائية في مراكز صنع القرار باعتباره عقبة هامة أمام المساواة بين الجنسين في اليمن.

المكون 3: الاستجابة للطوارئ المحتملة (صفر دولار)

48. يهدف هذا المكون إلى تحسين قدرة البلد على الاستجابة في حالات الطوارئ، وذلك وفقاً للإجراءات المقررة في الفقرة 12 في القسم الثالث من سياسة البنك الدولي (تمويل مشروعات استثمارية). وهناك احتمال أن تقع أثناء فترة المشروع كارثة طبيعية أو يحدث وباء أو يتفشى مرض أو تقع حالات طوارئ أخرى الأمر الذي قد يترتب عليه آثار اقتصادية و/أو اجتماعية سلبية كبيرة. واستباقاً لمثل هذا الحدث، يسمح هذا المكون الخاص بالاستجابة للطوارئ المحتملة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتلقي الدعم من خلال إعادة تخصيص أموال من مكونات المشروع الأخرى أو العمل كقناة للحصول على تمويل إضافي من مصادر تمويل أخرى لحالات الطوارئ المؤهلة بغية تخفيف العواقب الضارة المحتملة الناشئة عن الحالة الطارئ والاستجابة لها والتعافي منها. وستخضع أعمال الصرف في إطار هذا المكون الفرعي لإعلان حالة الطوارئ من جانب الحكومة اليمنية، أو المجتمع الدولي، أو الأمم المتحدة.

(ه) تكلفة وتمويل المشروع

49. المشروع المقترح عبارة عن أداة تمويل مشروع استثماري مع فترة تنفيذ مدتها ثلاث سنوات. وسيتم تمويل المشروع من خلال منحة مقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية بما يعادل 150 مليون دولار أمريكي مقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كجهة متلقية ومنفذة.

مكونات المشروع	تكلفة المشروع	البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو تمويل المؤسسة الدولية للتنمية	الصناديق الائتمانية	التمويل النظير
المكون 1: استعادة الخدمة	**130.00**	**130.00**	**0.00**	**0.00**
المكون 2: دعم التنفيذ وتنمية القدرات	**20.00**	**20.00**	**0.00**	**0.00**
المكون الفرعي 2-1: دعم تنفيذ وإدارة المشروع [15]	16.00	16.00	0.00	0.00
المكون الفرعي 2.2: المساعدة الفنية	3.00	3.00	0.00	0.00
المكون الفرعي 2-3: وكالة الرقابة المستقلة	1.00	1.00	0.00	0.00
المكون 3: الاستجابة للطوارئ المحتملة	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
إجمالي التكاليف	**150.00**	**150.00**	**0.00**	**0.00**

(و) الدروس المستفادة والمنعكسة في تصميم المشروع

50. يستند تصميم المشروع المقترح إلى النتائج التالية التي توصلت إليها تقارير فريق التقييم المستقل السابق، وتقرير التنمية في العالم: النزاعات والأمن والتنمية 2011" والدروس المستفادة من مشاركة البنك الدولي السابقة في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع) مثل اليمن والعراق)، فضلا عن الإدارة العالمية لمخاطر الكوارث والتعافي في حالات الطوارئ وتجربة إعادة الإعمار والتي تسلط الضوء على أفضل الممارسات التالية:

15

(أ) **تعزيز القدرة على الصمود والتعافي على المستوى المحلي.** أثبتت مشاركة البنك الدولي في مختلف البلدان أن الاعتماد على الآليات المحلية القائمة على الصمود والتعافي يمكن أن يدعم استعادة خدمات تقديم الخدمات، حيث تظل طريقة اقتصادية من حيث التكلفة وفعالة لتقديم الخدمات. ويمكن لهذه الآليات أن تكون بمثابة نقاط انطلاق لجهود إعادة الإعمار على نطاق أوسع.

(ب) **دعم المؤسسات المحلية والحفاظ على قدراتها.** تبين الخبرة المكتسبة من بلدان أخرى أن تطوير مؤسسات الدولة الصامدة والقدرة المحلية يعتبر أمراً بالغ الأهمية لاستدامة تقديم الخدمات. ومن خلال دعم المؤسسات المحلية، سيساعد المشروع المقترح على الحفاظ على قدرة المؤسسات والبرامج الإنمائية الرئيسية في اليمن، وهو أمر مهم ليس فقط من أجل تنفيذ عمليات الطوارئ الحالية، بل أيضا بالنسبة لمرحلة التعافي بعد انتهاء الصراع.

(ج) **المرونة وتحقيق مكاسب سريعة.** من الأهمية بمكان في أوضاع الطوارئ والأزمات أن يتم بناء المرونة في تصميم المشروع ليتمكن من الاستجابة للتطورات والاحتياجات المتطورة على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، من المهم تنفيذ التدخلات التي يمكن أن تحقق نتائج سريعة وواضحة لكنها فعالة. وفي السنة الأولى، سيركز المشروع المقترح على التدخلات ذات إجراءات الصرف السريعة التي تمكن من استعادة تقديم الخدمات الأكثر أهمية بصورة سريعة. وسيتم إعداد خطط استثمار للسنوات اللاحقة على فترات منتظمة أثناء تنفيذ المشروع لتلبية الاحتياجات الأكثر أهمية على أرض الواقع.

(د) **تقديم الخدمات الحضرية المتكاملة.** أظهرت الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من سياقات الطوارئ والأزمات أن البرامج المنسقة ومتعددة القطاعات ضرورية للاستجابة الفعالة والمستدامة للأزمات. وهذا ينطبق بوجه خاص على القطاع الحضري، حيث غالبا ما تكون الخدمات مترابطة ترابطا وثيقا بين القطاعات.

(ه) **الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة خلال النزاعات الجارية.** يشير التعاون الجاري والناجح بين البنك الدولي ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في إطار برنامج المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / اليونيسيف في إطار المشروع الطارئ للإستجابة للأزمات في اليمن، إلى أن هذه الشراكات لا تقدر بثمن في حالات النزاع عندما لا يمتلك البنك الدولي وجود على الأرض.

(و) **إعادة البناء بشكل أفضل:** بناء على خبرة البنك الدولي في المشاركة خلال مرحلة ما بعد الأزمة في جميع أنحاء العالم، فإن إعادة إعمار البنية التحتية واستعادة الخدمات تماماً كما كانت قبل الأزمة غالبا ما يعيد خلق نقاط ضعف مماثلة لتلك التي كانت موجودة في وقت سابق. وتوفر فترة التعافي فرصة لمعالجة مواطن الضعف هذه وتصحيحها بهدف ضمان التعافي المستدام من الأزمات. ويتطلب ذلك تطوير وتنفيذ آليات كافية للمشاركة من القاعدة إلى القمة والمشاركة المجتمعية من أجل تصميم وتنفيذ تدخلات المشروع.

3. وصف المشروع

(أ) الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

51. **يعتبر المشروع المقترح عملية طارئة يجري إنجازها وفق منشور سياسة العمليات رقم 2.30 والفقرة 12 من القسم الثالث من سياسة البنك الخاصة بتمويل المشاريع الاستثمارية.** وتجري الاستعانة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بوصفه متلقيًا للأموال المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية وهيئةً منفذةً بديلةً على أساس استثنائي وفق اتفاقية إطار الإدارة المالية بين البنك

الدولي ووكالات الأمم المتحدة. وستخضع ترتيبات إدارة الشؤون المالية للمشروع لاتفاقية إطار الإدارة المالية التي تنص على استخدام اللوائح المالية للأمم المتحدة. وسيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات إجراءات الشراء (أعمال التوريدات والتعاقدات) الخاصة به باعتبارها ترتيبات شراء بديلة مسموحًا بها بموجب القسم (3/و) من لائحة التوريدات الجديدة الخاصة بالبنك الدولي.

52. **وسيتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات تنفيذ هذا المشروع بشكل مباشر ومن خلال اتفاقيات التعاون الخاصة بالمشروع بين المكتب والشركاء المحليين**. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بما يلي: (أ) تحمل المسؤولية عن تنفيذ المشروع (ب) رصد ومتابعة أهداف ونتائج المشروع في إطار من التنسيق مع الشركاء المحليين (ج) مباشرة أعمال التوريدات والتعاقدات ذات الصلة وأعمال الإدارة المالية وإدارة صرف الأموال ويشمل ذلك إعداد طلبات السحب في إطار هذا المشروع (د) التأكيد على استيفاء جميع متطلبات إعداد التقارير الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية وفق اتفاقية التمويل الخاصة بالمشروع . يبين الشكل (1) أدناه هيكل حوكمة وإدارة المشروع الذي سيتم تطبيقه في إطار المشروع.

الشكل (1) حوكمة المشروع وهيكل الإدارة

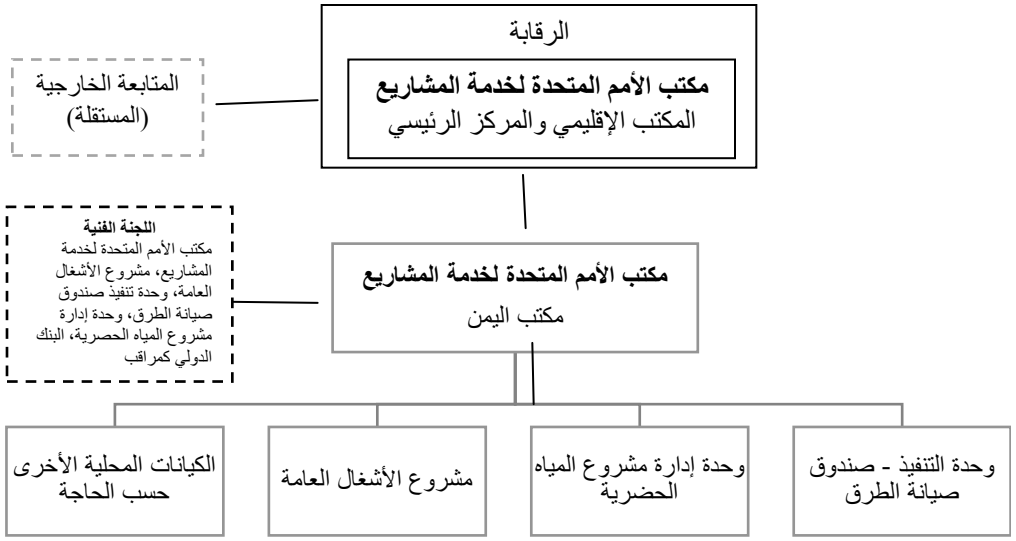

53. **دعم التنفيذ والرقابة من جانب البنك الدولي.** سيقوم فريق العمل التابع للبنك الدولي، بالتنسيق الوثيق مع وحدة إدارة مكتب اليمن والممارسات العالمية المشاركة، بتقديم الدعم لتنفيذ المشروع وفق جداول زمنية. وسيقوم البنك الدولي بالتنسيق الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تنفيذ المشروع والإشراف عليه بشكل عام.

54. **الرقابة من جانب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.** لدى المكتب هيكل إقليمي يضم مكتب إقليمي ومركز رئيسي في عمان، الأردن. ولدى هذا الهيكل قدرة راسخة في مجالات التمويل والمشتريات والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والأمن والذي سيقدم الدعم والمشورة حسب الحاجة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتولى مستشار إقليمي رقابة وإدارة العمليات في المنطقة ويقدم المشورة الإدارية للمدير الإقليمي. ويتلقى المكتب الإقليمي الدعم من المركز الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في كوبنهاغن، الدانمرك، المكلف بالإشراف المؤسسي وتقديم الدعم على مستوى العالم لبرامج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويتبنى الممارسات التالية: (أ) المشورة والدعم المتكاملان في مجال الممارسة،

وتقديم المشورة والموافقات المتعلقة بالمعاملات على مستويات معينة؛ (ب) لجنة العقود والممتلكات وتراجع عمليات المشتريات التي تتجاوز سقف صلاحية مدير البرنامج في اليمن والمدير الإقليمي في عمان (ج) فريق البنية التحتية وإدارة المشاريع، وفريق المواطنين والتغيير وفريق التوريدات والعقود (المشتريات) وفريق المالية، وهذه الفرق تقوم بوضع سياسات مؤسسية في مجالات خبرتها المحددة، وتشرف على تنفيذ السياسات وتنفيذ التميز والمعايير التشغيلية، وتقديم التدريب لموظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وتقديم الدعم للبرامج، حسب الحاجة. وعلى المستوى القُطري، سيستضيف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في صنعاء فريق إدارة المشروع ودعم التنفيذ مكون من موظفين دوليين ومحليين ويضم الفريق مدير برنامج وأخصائيي المشتريات والشؤون المالية، وأخصائي في شؤون البيئة والسياسات الوقائية ومسؤول الخدمات اللوجستية ومسؤول إداري.

55. **اللجنة الفنية.** ولتسهيل عملية تخطيط الاستثمارات وضمان التنسيق بين القطاعات، سيرأس مكتب الأمم المتحدة خدمات المشاريع لجنة فنية تضم مندوبين يمثلون الشركاء المحليين (مشروع الأشغال العامة، وحدة تنفيذ صندوق الطرق الريفية ووحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية). وسيشارك أعضاء آخرون أثناء المشروع، إذا لزم الأمر. وسوف ينضم البنك الدولي إلى اللجنة الفنية بصفة مراقب. وستضطلع لجنة التعاون الفني بدور استشاري وتعقد اجتماعاتها مرتين في السنة وعلى أساس عند الحاجة. وستشمل المهام الرئيسية للجنة ما يلي: (أ) إجراء استعراض دوري للتقدم المحرز في تنفيذ المشروع وتقديم توصيات للتحسين، حسب الاقتضاء (ب) دراسة المشاريع الفرعية المقترحة لخطط الاستثمار السنوية وإعداد قائمة مختصرة بالمشاريع الفرعية الموصى بها (ج) التواصل الاستراتيجي مع الجهات المانحة الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن المشروع واستثماراته.

56. **الشركاء المحليون.** وللحفاظ على القدرات الفنية والتنفيذية للمؤسسات القائمة في اليمن، سيعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، قدر الإمكان وحسب الاقتضاء، مع مشروع الأشغال العامة ووحدة التنفيذ في صندوق صيانة الطرق، ووحدة إدارة المشروع المعنية بالمياه في المناطق الحضرية باعتبارهم الشركاء المحليين في التنفيذ. وقد قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتقييم القدرات الفنية والائتمانية والمشتريات والضمانات للشركاء المحليين. وبناء على ذلك، سيقرر المكتب الترتيب التعاقدي الملائم مع كل كيان وفقا للمبادئ التوجيهية التشغيلية الخاصة به. وسيضطلع الشركاء المحليون بدور حاسم في الجوانب الفنية، مثل التنسيق مع أصحاب المصلحة المحليين وتحديد الاستثمارات الأولية وإعداد المواصفات الأولية، فضلا عن تنفيذ الأنشطة المخصصة وفقا لخطة التوريدات والمشتريات. وسيحتفظ المكتب بالمسؤولية الشاملة عن تنفيذ المشروع. وخلال تنفيذ المشروع، يجوز للمكتب أن يضيف شركاء محليين آخرين، إذا رأى ضرورة لذلك.

57. **خطط الاستثمار السنوية.** بالنسبة للسنة الأولى، أعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قائمة أولية بالأنشطة بالتعاون مع الشركاء المحليين. وبالنسبة للسنوات اللاحقة، سوف يتم تقديم خطة استثمار سنوية للبنك الدولي مُعدة بمشاركة المواطنين توصي بها اللجنة الفنية يتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استكمالها للحصول على موافقة البنك عليها قبل بدء التنفيذ. وسيتم استعراض خطط الاستثمار السنوية أثناء التنفيذ لضمان استمرار ملاءمة الاستثمارات المختارة.

58. **تاريخ الإقفال والجدول الزمني للتنفيذ**: سيجري تنفيذ الأنشطة المخطط لها في إطار هذا المشروع الطارئ المقترح على مدى 3 سنوات (1 يناير 2018 إلى 31 ديسمبر 2020). وبالتالي سيتم صرف المنحة المقترحة لمؤسسة الدولية للتنمية المقترحة البالغة 150 مليون دولار على مدى فترة 3 سنوات.

(ب) رصد وتقييم النتائج

59. سوف يتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المسؤولية عن رصد النتائج وضمان أن يتم الرصد والمتابعة المنتظمة لأنشطة تنفيذ المشروع (على سبيل المثال من خلال الزيارات الميدانية لمواقع التنفيذ) ومتابعة شركائه المحليين بصورة منتظمة وكذلك رصد التقدم المحرز نحو مؤشرات النتائج وفقا لإطار النتائج (انظر القسم السادس). وبالنظر إلى تطور الصراع ا والوضع الأمني في اليمن، سوف يكفل مكتب الأمم المتحدة أن تستجيب عملية رصد النتائج للظروف المتغيرة على الأرض. وكجزء من عملية تقديم التقارير، فإن المكتب سيقدم خرائط محدثة بواسطة نظام المعلومات العالمية لمناطق المشروع للمساعدة في رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالبنية التحتية. وعلاوة على ذلك، سيعد الشركاء المحليون تقارير مرحلية فصلية، يتولى مكتب الأمم المتحدة دراستها وتبادلها مع البنك الدولي. وسوف يقدم المكتب الأمم المتحدة للبنك الدولي تقارير فنية ومالية مرحلية حول أنشطة المشروع كل ستة أشهر وفقا لنموذج يتم الاتفاق عليه. ويتضمن التقرير الفني ما يلي: (أ) ملخصا للتقدم المحرز والسياق الذي ينفذ فيه المشروع (ب) الأنشطة التي تم تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ (ج) أي تحديات تمت مواجهتها مع التدابير المتخذة حيال ذلك (د) التغييرات التي أدخلت أثناء التنفيذ، بما في ذلك أي تغييرات في الميزانية (هـ) إنجازات ونتائج المشروع مع الإشارة إلى المؤشرات المحددة (و) خطة العمل للفترة القادمة للتقرير.

60. وبالإضافة إلى أنشطة الرصد والتقييم المنتظمة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة، سوف يستعين المكتب بوكيل خارجي مستقل لخدمات المتابعة كما هو مبين في إطار المكون الفرعي 3-2 لإجراء تحقيق مستقل لنتائج المشاريع الفرعية الممولة في إطار المشروع.

61. وسوف يجري البنك الدولي بعثات "شاملة" منتظمة لدعم التنفيذ مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمناقشة التقدم المحرز وترتيبات التنفيذ ومعايير تحديد أولويات الاستثمار للمشاريع الفرعية وخطط الاستثمار. وستجرى هذه البعثات كل ستة أشهر على الأقل بهدف: (أ) استعراض التقدم المحرز في التنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للمشروع والمؤشرات المتوسطة (ب) تقديم الدعم بخصوص أي قضايا قد تنشأ فيما يتعلق بالتنفيذ (ج) تقديم الدعم الفني المتعلق بالتنفيذ وتحقيق النتائج وبناء القدرات (د) مناقشة المخاطر وتدابير التخفيف ذات الصلة (هـ) متابعة الأداء العام للمشروع من خلال التقارير المرحلية وتقارير مراجعة الحسابات والزيارات الميدانية، متى وكلما أمكن ذلك.

62. وبالنظر إلى ترتيبات تنفيذ المشروع وما يرتبط به من مخاطر عالية، فإن دور البنك في رصد النتائج وتقييمها سيشمل أيضا تحديد الدروس المستفادة ذات الصلة وتقديم توصيات بشأن أنشطة البنك الدولي في المستقبل في سياقات مماثلة بشأن جوانب معينة مثل الفعالية والاستدامة وطرق التنفيذ.

(ج) الاستدامة

63. **سوف يعزز المشروع المقترح استدامة أنشطته بطرق متنوعة.** أولاً، يهدف المشروع إلى الحفاظ على قدرة المؤسسات الوطنية على التنفيذ ودعمها من خلال استخدام الشركاء المحليين (مشروع الأشغال العامة ووحدة إدارة المشروع المعنية بالمياه في المناطق الحضرية ووحدة التنفيذ في صندوق صيانة الطرق) لتسهيل تنفيذ المشروع ومن خلال العمل عن قرب مع الجهات المحلية (المجالس المحلية في المديريات، المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي وغيرها) لتقديم الخدمات الهامة. وهذا سيساعد في الحفاظ على قدرة آليات تقديم الخدمات المحلية الهامة خلال الأزمة، كما يمكن أن يساعد ذلك على تمكين الانتقال السلس لمهام تقديم الخدمات إلى الحكومة بمجرد انتهاء الأزمة. ثانيا، سوف يعمل المشروع على إشراك المجتمعات المحلية لتحديد الاحتياجات الملحة بالنسبة للسكان في المناطق الحضرية في اليمن. وسيستعيد سلامة العناصر الرئيسية لنظام تقديم الخدمات المتعطل، وتوفير المدخلات لتسهيل استعادة تقديم الخدمات، ودعم عمليات التشغيل والصيانة. ثالثاً، سوف يختار المشروع الاستثمارات على أساس المعايير التالية لضمان الاستدامة: (أ) أن تكون جزءا من قاعدة

أصول قائمة (ب) مستوى الضرر أو التوقف عن العمل (الأعطال) (ج) أهمية الاستثمار بالنسبة لسلامة الشبكة وإمدادات الخدمات (د) الأثر المحتمل على المستفيدين، ولا سيما فيما يتعلق بالاعتبارات الصحية، وعلى الأخص وباء الكوليرا و (ه÷) الأولويات المجتمعية.

(د) الارتباط ببرامج الطوارئ الأخرى لمجموعة البنك الدولي ودور الشركاء

64. **تم تصميم المشروع بحيث يكمل مشاريع الاستجابة الطارئة الحالية لمجموعة البنك الدولي في اليمن، بحيث يصبح جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة الطارئة للبنك الدولي في اليمن.** ومن خلال إعادة تقديم الخدمات في المناطق الحضرية، فإن هذا المشروع يكمل برنامج الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن والذي يركز على تحسين سبل العيش والبنية التحتية والخدمات بصورة أساسية في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، سينسق المشروع عن كثب مع مشروع المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن - التمويل الإضافي الثاني (P164466) من خلال استكمال نهج البنية التحتية الثقيلة للمشروع الطارئ للصحة والتغذية في قطاع المياه والصرف الصحي مع الاستثمارات المستهدفة صغيرة ومتوسطة الحجم التي تهدف إلى إصلاح محطات معالجة مياه الصرف الصحي على مستوى المدينة.

65. **ولتفادي الازدواجية في الأنشطة عبر القطاعات المدعومة، سينسق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشكل وثيق مع المانحين والشركاء الآخرين.** ويقدم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية المساعدة في تقديم خدمات محسنة للمياه والصرف الصحي من خلال الصندوق المركزي للطوارئ والصندوق الإنساني الخاص باليمن واليونيسيف بإجمالي مبلغ وقدره حوالي 45 مليون دولار. أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع الاستجابة الطارئة لإدارة النفايات الصلبة في تعز في كانون الثاني / يناير 2016، بهدف استعادة الخدمات المتوقفة لجمع النفايات الصلبة لحوالي 000 460 شخص. وعلاوة على ذلك، يعمل مشروع الاتحاد الأوروبي (الإجراء الخاص باليمن 2017/2016) على استعادة مرافق الرعاية الصحية الأساسية من خلال المشاريع المجتمعية ويوفر معدات لمصادر الطاقة البديلة والمتجددة وتحسين المياه وإدارة النفايات الطبية بميزانية إجمالية قدرها 320 مليون دولار أمريكي. وقد رفعت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة التمويل الإنساني المخصص لليمن في عام 2017م بأكثر من الضعف، حيث خصصت 120 مليون دولار لتقديم الإمدادات الطبية والمياه والغذاء والتغذية ومواد الإيواء الطارئ. ولمعالجة أثر تفشي وباء الكوليرا، قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتوسيع نطاق جهودها في مجال المياه والصرف الصحي من خلال المساهمة بمبلغ 19 مليون دولار قدمتها لليونيسيف هذا العام. ويقوم البنك الإسلامي للتنمية بتنفيذ عدد من المشاريع في اليمن، بما في ذلك التدخلات في الطرق والمياه والصرف الصحي والكهرباء، فضلا عن المبادرات الزراعية والصحية.

4. المخاطر الرئيسية

(أ) التصنيف العام للمخاطر وشرح المخاطر الرئيسية

66. **تصنف المخاطر العامة التي تهدد تحقيق هدف المشروع على أنها "مرتفعة".** وبما أن المشروع سينفذ في سياق صراع محفوف بالمخاطر، فإن المخاطر الرئيسية التي قد تعرقل تنفيذ المشروع بصورة فعالة تشمل ما يلي: المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة ومخاطر الاقتصاد الكلي ومخاطر التصميم الفني والمخاطر البيئية والاجتماعية والمخاطر الائتمانية ومخاطر الأطراف ذات العلاقة. وبناء على إطار مجموعة البنك الدولي الخاص بالمخاطر، سيتم تقييم ومراجعة المخاطر الخاصة بهذا المشروع على أساس منتظم لضمان تخطيط وتنفيذ عمليات الاستجابة المناسبة للمخاطر ذات الصلة ورصد فعاليتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية عندما لا توفر الاستجابات حلول فعالة.

67. **تصنف المخاطر السياسية والمتعلقة بالحوكمة على أنها "مرتفعة".** إن الصراع الدائر في اليمن يمكن أن يعيق تنفيذ هذا المشروع بشكل كبير. كما أن تدهور الحالة الأمنية قد يؤدي إلى

إعاقة التنفيذ الفعال والإشراف المنتظم على أنشطة المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السيطرة على المناطق الجغرافية في البلد من قبل مختلف الفصائل السياسية أو المسلحة يمكن أن تؤدي إلى التدخل والاستهداف غير المناسب واختيار الأنشطة. ونظراً لأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سوف يتولى المسؤولية عن تنفيذ المشروع والإشراف عليه، فسوف يسعى إلى ضمان الحياد السياسي والموضوعية من خلال العمل مع المؤسسات المحلية واصحاب المصلحة على الأرض. وقد تم اختيار النطاق الجغرافي للمشروع على أساس بيانات السكان بحيث يتم استهداف المدن متوسطة إلى كبيرة الحجم. واعتباراً من السنة الثانية من التنفيذ، سوف يتم إشراك المجتمعات المحلية في اختيار الاستثمارات وتحديد أولوياتها من خلال عمليات محددة لإشراك المواطنين تعتمد على السياق. ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود العديد من تدابير التخفيف، تبقى المخاطر السياسية والحوكمة المتبقية "مرتفعة".

68. **تصنف مخاطر الاقتصاد الكلي على أنها "مرتفعة".** يعتبر الأثر الاقتصادي للأزمة كارثي على اليمن، وأدى إلى تفاقم الأداء الاقتصادي الهش والمتهالك أصلاً قبل اندلاع الصراع. وفي عام 2015م، انكمش الاقتصاد بنحو 28% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أشارت التقديرات إلى أن التضخم بلغ حوالي 40%. وأسفرت الضغوط المالية الناتجة عن ذلك عن انخفاض حاد في الإنفاق الحكومي في عام 2015 (من نحو 28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014م إلى 21 في المائة). ولم تعد الحكومة اليمنية قادرة على تمويل التكاليف التشغيلية للخدمات العامة، وهناك أدلة على عدم دفع رواتب الموظفين الحكوميين بسبب النقص الحاد في الإيرادات العامة.

69. **تُصنيف مخاطر الاستراتيجيات والسياسات القطاعية على أنها "مرتفعة".** ففي الوضع الحالي، تفتقر اليمن إلى أي استراتيجيات أو سياسات قطاعية طويلة الأجل. وتحولت أولويات القطاع من التركيز على المديين المتوسط والطويل إلى استعادة الخدمات الحيوية على المدى القصير. ويعالج المشروع، جزئيا، حالة الطوارئ الراهنة عن طريق التركيز على استعادة الخدمات من خلال الأنشطة ذات الأثر الكبير، مع إشراك الكيانات المحلية وأصحاب المصلحة لضمان مستوى كاف من الأولوية بين القطاعات والتنسيق مع التدخلات الطارئة المماثلة في البلد. وتوفر أنشطة المشروع خطوة أولية نحو التعافي على المديين المتوسط والطويل.

70. **تم تصنيف مخاطر التصميم الفني للمشروع على أنها "كبيرة".** ويتم التخفيف من حدة المخاطر من خلال إدراج المرونة في تصميم المشروع الذي يتيح للجهة المنفذة (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) التأقلم مع المخاطر المتطورة. وتم الحفاظ على بساطة تصميم الأنشطة القطاعية الفردية، مع مراعاة القيود الحالية المتمثلة في ضعف قدرات المؤسسات المحلية والمقاولين من القطاع الخاص في البلد. وسيتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة المخاطر الفنية حيث أثبت امتلاكه للخبرة في مجال التوريدات والمشتريات وتطوير البنية التحتية والخدمات الاستشارية الفنية وإدارة المشاريع في سياقات مماثلة.[16]

71. **تم تصنيف مخاطر القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة على أنها "كبيرة".** وسيتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تنفيذ المشروع بدعم من الشركاء المحليين حسب الاقتضاء. ويعتمد المشروع على الشركاء المحليين الذين عملوا مع البنك الدولي لسنوات عديدة في تنفيذ مشاريع ممولة من المؤسسة الدولية للتنمية. وقد أثبت هؤلاء الشركاء المحليون القدرة على العمل خلال الصراع الجاري (وإن كان ذلك بمستويات مختلفة). ومن شأن إشراك المؤسسات المحلية أثناء التنفيذ أن يحافظ على قدرتها على التنفيذ. وعلاوة على ذلك، سيجلب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مزيجاً من الخبرات الدولية والمحلية لتنفيذ المشروع المقترح. وأثناء التنفيذ، هناك احتمال أن يؤدي تصاعد النزاع إلى مزيد من التدهور في الوضع الأمني وإمكانية إجلاء الموظفين. وسيتم التخفيف من حدة هذه المخاطر من خلال خطة استمرارية تصريف الأعمال لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتي من شانها أن

[16] لقد تم بالفعل اعتماد العديد من عمليات وخدمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بصورة مستقلة من قبل هيئات خارجية، منها: إدارة الجودة – آيزو 9001، إدارة المشروع – مجموعة APMG، معهد إدارة المشاريع، المستوى الذهبي في استعراض التوريدات المستدامة من قبل المعهد المعتمد للمشتريات والتوريدات (CIPS)، وقد حصل نظام إدارة البيئة التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على شهادة الآيزو 14001.

تتيح للمكتب مواصلة تنفيذ المشروع إلى أقصى حد ممكن من خلال موظفيه المحليين المتواجدين في الميدان.

72. **تصنف المخاطر الائتمانية على أنها "مرتفعة"**، نظراً لوجود عوامل المخاطر المرتبطة بالفساد والاحتيال في مختلف مراحل التنفيذ الفني والتوريدات والمشتريات وكذلك الدورات المالية. وسيعمل هيكل إدارة المشروع ومعايير إدارة المشاريع الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على ضمان الشفافية والفصل بين المهام. وسيكون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مسؤولا عن إدارة المخاطر الائتمانية، ووضع مجموعة من إجراءات الإدارة المالية بناء على سياسته بهدف التصدي للممارسات الاحتيالية وتوفير ضمانات معقولة بأن الأموال تستخدم للأغراض التي قُدمت من أجلها. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف يطور المكتب آلية للرقابة في الوقت الحقيقي والشفافية والمساءلة من خلال نظام مخصص لتعقب النفقات ونشر المعلومات قائم على نظام المعلومات العالمية، فضلا عن تحليل منشورات وسائل التواصل الاجتماعي. وقد تشمل المخاطر المتعلقة بالتوريدات والمشتريات حالات تأخير في الاستجابة الطارئة بسبب إجراءات الموافقة الداخلية للمكتب. وسيم التخفيف من حدة هذه المخاطر من خلال تفويض الصلاحيات لمكتب المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حسب الحاجة، ومن خلال الاستناد إلى إجراءات المشتريات في حالات الطوارئ المعمول بها في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتشمل مخاطر المشتريات ما يلي: (1) إمكانية عدم توفر مقدمي الخدمات المحليين وعدم قدرة مقدمي العطاءات المحليين على تقديم عطاءاتهم والضمان البنكي الأولي وضمان حسن التنفيذ من البنوك التجارية المحلية الموثوقة (2) القيود المفروضة على الاستيراد إلى البلد، وتوافر وتنوع أصناف السلع المطلوبة داخل البلد. وللتخفيف من حدة هذه المخاطر، أجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقييماً أولياً للسوق.

73. **تم تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية على أنها "مرتفعة"**. ويرجع هذا التصنيف أساسا إلى إمكانية سيطرة النخبة على الاستثمارات من قبل المستفيدين النافذين أو الذين لديهم علاقات وروابط أفضل. وسيتم التخفيف من مخاطر الإقصاء الاجتماعي من خلال الاعتماد على آلية تشاركية وذات شفافية من القاعدة إلى القمة لتحديد الأولويات بغية تحديد أنشطة المشروع. وسيتم وضع مبادئ توجيهية قوية للتنفيذ يتم تفصيلها في دليل تشغيل المشروع لضمان الاستهداف المناسب والانفتاح والشمولية والعدالة والمشاركة الفاعلة للمواطنين في النهج التشاركي الذي يعتمده المشروع. كما أن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وآلية جبر المظالم ذات العلاقة سوف تساعد على التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة الناجمة عن اختيار وتنفيذ الأنشطة. وسيقوم وكيل الرصد المستقل الذي سيتم التعاقد معه برصد ومراقبة الامتثال للضمانات البيئية والاجتماعية. وبما أن المشروع سيدعم تدخلات إدارة النفايات الصلبة، وبالنظر إلى أن الوضع الحالي لمواقع (مقالب) القمامة غير معروفة وربما يكون قد تعرض للتدهور بسبب الأزمة، فإن التخلص غير السليم من النفايات الصلبة قد يشكل بعض المخاطر الصحية والبيئية. ولضمان التخلص السليم من النفايات الصلبة التي تم جمعها في إطار المشروع - وقبل أي استثمار في هذا القطاع - سيتم إجراء تقييم لمدى ملائمة موقع مقالب النفايات الحالية (انظر أيضا الفقرة 31). ولتفادي المخاطر الصحية والبيئية المحتملة المرتبطة بعدم معالجة مياه الصرف الصحي المجمعة أو سوء معالجتها، لن تحدث الاستثمارات في مجال الصرف الصحي إلا إذا كانت سلسلة التوريد ابتداء من جمع مياه الصرف الصحي وصولاً إلى معالجتها النهائية تعمل بصورة كاملة أو أنها أصبحت تعمل بصورة طبيعية من خلال استثمارات المشروع.

74. **تصنف مخاطر أصحاب المصلحة على أنها "مرتفعة"**. ونظراً للطبيعة الطارئة لهذا المشروع، سيتم تطبيق المشاركة المجتمعية المنظمة بدءا من السنة الثانية من التنفيذ، المر الذي يخلق احتمال حدوث مخاطر فيما يتعلق برضا المستفيدين عن أنشطة السنة الأولى التي سيتم تحديدها بالتشاور مع شركاء التنفيذ المحليين. وسيتم التخفيف من هذه المخاطر عن طريق تشجيع الشركاء المحليين على التشاور مع المجالس المحلية في المديريات و/أو المجتمعات المحلية لاختيار الاستثمارات في السنة الأولى. كما سيعمل المشروع أيضاً على التخفيف بصورة جزئية من هذه المخاطر من خلال تعزيز الشفافية ورسم

خرائط لجميع الأنشطة في بوابة الكترونية لنظام المعلومات العالمية. ويستطيع المواطنين قيد شكاواهم فيما يتعلق بسيطرة النخب من خلال آلية جبر المظالم.

5. ملخص التقييم

(أ) التحليل الاقتصادي

75. سوف يستفيد نحو 1.4 مليون يمني من الأنشطة والاستثمارات المخططة للمشروع على مدى فترة ثلاث سنوات. ويقدر معدل العائد الاقتصادي الإجمالي للمشروع بنسبة 94.3 في المائة من الاستثمار. وبسبب عدم الوضوح والافتقار إلى البيانات، يقدر أن الخدمات البلدية الثلاثية وخدمات إدارة النفايات الصلبة من شأنها أن تسفر عن معدل عائد اقتصادي محايد. ومن المتوقع أن تسفر أنشطة المشروع في جميع القطاعات ا لأخرى المستهدفة عن معدل عائد اقتصادي إيجابي: المياه والصرف الصحي (237.5%) والطرق والنقل (57% والطاقة (40%). وقد تأثر معدل العائد الاقتصادي بشكل كبير بالأنشطة في قطاع المياه والصرف الصحي، وتحديداً أثره الإيجابي الكبير على الصحة والتغذية ومكافحة الكوليرا وغيرها من الأمراض المنقولة بواسطة المياه. وقد أدرجت الآثار المترتبة على التآزر بين الاستثمارات الداعمة المتبادلة بين قطاعات المياه والصرف الصحي والطاقة ضمن حساب معدل العائد الاقتصادي لقطاع الطاقة.

(ب) التحليل الفني

76. كان للنزاع في اليمن أثراً مدمراً على الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي وخدمات البلدية والنقل والكهرباء في المناطق الحضرية. وقد تعرضت مرافق الخدمات الرئيسية لأضرار أو تدمير، توقف دفع مرتبات وأجور الموظفين الأساسيين، ولم تعد هناك إمدادات الوقود وغيرها من الإمدادات الأساسية، وكثيرا ما تفتقر محطات توليد الطاقة للوقود اللازم للتشغيل. وقد تم تصميم المشروع المقترح لدعم استعادة هذه الخدمات الأساسية الهامة في المناطق الحضرية من خلال نهج متكامل يضمن إقامة روابط مهمة بين القطاعات كجزء لا يتجزأ من تصميم أنشطة المشروع. ولضمان التنسيق بين القطاعات، يعمل المشروع على تعزيز التعاون بين مقدمي الخدمات والمواقع المشتركة لتقديم الخدمات التكميلية.

77. يستند تصميم المشروع إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة في اليمن ومن الخبرات الأخرى الواسعة للبنك الدولي في عمليات الاستجابة الطارئة في البلدان التي تتسم بالهشاشة والصراع والعنف. وتشمل هذه الدروس المستفادة القيمة المضافة لتعزيز القدرة المحلية على الصمود من خلال دعم المؤسسات المحلية للحفاظ على قدرتها، ومرونة تصميم المشروع الذي يتيح تحقيق مكاسب سريعة فضلا عن قابلية التوسع الجغرافي والقطاعي، وإقامة شراكات مع المنظمات التي تستطيع الوصول والتواجد في الميدان.

78. وقد تم اختيار مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كوكالة منفذة ومتلقية لأموال المؤسسة الدولية للتنمية على أساس ما يلي: (أ) خبرته الكبيرة في إدارة المشاريع المعقدة في البيئات التي تتسم بالهشاشة والصراع والعنف (ب) خبرته الفنية في قطاعات البنية التحتية في المناطق الحضرية (ج) سجله الحافل في إدارة المشاريع والمشتريات والإدارة المالية، و (د) القدرة على سرعة توسيع نطاق تواجده وحضوره التشغيلي كما ثبت في سياقات الهشاشة والصراع والعنف الأخرى.

(ج) الإدارة المالية

79. تخضع ترتيبات الإدارة المالية للمشروع لاتفاقية إطار الإدارة المالية والتي تنص على استخدام القواعد والأنظمة المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ولتوفير خدمات إدارة مالية مناسبة لدعم المشروع المقترح، أجرى المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في العاصمة الأردنية عمّان تقييماً لمخاطر المشروع المقترح والشركاء المحليين في اليمن. وقام المكتب بوضع خطة إدارة لضمان توفر عدد كاف من الموارد البشرية وأنظمة الإدارة المالية في اليمن في الوقت المناسب. وسيتم تفصيل ترتيبات التنفيذ والرقابة الداخلية ووظائف الرقابة الداخلية في دليل تشغيل المشروع.

80. ولأغراض هذا المشروع، سوف يتولى خبير مالي دولي قيادة وحدة إدارة الشؤون المالية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مكتب اليمن يعاونه موظفان ماليان أحدهما وشريك والآخر مساعد. ويستند تصميم هيكل التوظيف الذي اقترحه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى تقييمه لشركاء التنفيذ المحليين وأدوارهم ومسؤولياتهم في مجال الإدارة المالية. وستكون وحدة الإدارة المالية التابعة للمكتب مسؤولة عن مهام الإدارة المالية والصرف اليومية للمشروع. وستشمل هذه المسؤوليات ما يلي: (أ) قيد جميع معاملات المشروع (ب) ضمان الفصل بين المهام وفقا للنظام المالي واللوائح المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (ج) إعداد وتقديم تقارير مالية تفصيلية لغرض الاستخدام الداخلي وتقديمها إلى البنك الدولي، والتي ستتعقب الالتزامات والنفقات بحسب القطاع والمدينة والمكون والنشاط (د) العمل مع الموظفين الفنيين لإعداد توقعات نقدية كافية (هـ) إعداد طلبات السحب (و) التسويات البنكية (ز) ضمان كفاءة وظائف الرقابة الداخلية وفقا للوائح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودليل تشغيل المشروع. وسيواصل المكتب الإقليمي في عمان تزويد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في اليمن بالدعم الفني والخدمات الاستشارية والإشراف.

81. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بما يلي: (أ) الاحتفاظ بنظام للإدارة المالية، بما في ذلك السجلات والحسابات، على أن تعكس التعاملات المتعلقة بأنشطة المشروع، وفقا لمتطلبات أنظمته المالية (ب) الاحتفاظ بحساب منفصل لدفتر الأستاذ (حساب مراقبة المنحة) في سجلاته لقيد التعاملات المالية لهذا المشروع (ج) إعداد تقارير مالية مرحلية غير مدققة كل ستة أشهر، وفقا للمعايير المحاسبية المحددة وفق الأنظمة المالية الخاصة به وبحسب النموذج المتفق عليه مع البنك الدولي، على أن تعكس وتتعقب النفقات المتعلقة بالمنحة المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية. ويتم تقديم التقارير المالية المرحلية غير المدققة إلى البنك الدولي خلال موعد لا يتجاوز 45 يوماً من نهاية فترة الستة الأشهر.

82. سوف يكفل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تتم مراجعة حسابات أنشطة المشروع وفق اللوائح المالية الخاصة به ووفق أحكام اتفاقية إطار الإدارة المالية. علاوة على ذلك، سوف يحتفظ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بجميع السجلات (العقود والطلبيات والفواتير والإيصالات وغيرها من الوثائق) التي تثبت جميع النفقات التي تم سحبها من حساب المنحة وذلك لمدة سنة على الأقل من استلام البنك الدولي للتقرير المالي النهائي الذي تم خلالها سحب آخر دفعة من حساب المنحة. وسيخضع حساب مراقبة المنحة حصريا لترتيبات المراجعة الداخلية والخارجية التي تطبق على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على النحو المبين في أنظمته المالية.

83. ولتوفير ضمانات معقولة بأن أموال المشروع ستنفق للأغراض التي قُدمت من أجلها، سيتم اتباع الترتيبات التالية: (أ) الاعتماد على آليات الرقابة الداخلية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووظائف الرقابة الداخلية في كافة ترتيبات الإدارة المالية وصرف الأموال، وتوثيق النفقات والتقارير التفصيلية (ب) الدفع المباشر للمقاولين وكذلك الضوابط المتعلقة بالمبالغ المقدمة إلى الشركاء المحليين (ج) التعاقد مع خبراء فنيين للإشراف على تنفيذ الأنشطة (د) استخدام وكيل الرصد المستقل للتحقق من التنفيذ الفعلي للأنشطة والتزام الكيانات المحلية

بالترتيبات الائتمانية على النحو المتفق عليه مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (هـ) آلية للرقابة في الوقت الحقيقي والشفافية والمساءلة من خلال نظام لتعقب النفقات ونشر المعلومات قائم على نظام المعلومات العالمية (و) تقديم خرائط حديثة لنظام المعلومات العالمية لمناطق المشروع للمساعدة في رصد التقدم المحرز وتعزيز الإشراف على المشاريع (ز) استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتحليل آراء المجتمعات المحلية حول المشاريع الفرعية في الوقت الحقيقي، وتحديد الإشارات الحمراء للاحتيال والفساد والمعاملة غير المتساوية للمجتمعات المحلية، واستكمال آلية جبر المظالم، و (ح) تسليم التقارير المالية و المرحلية على أساس نصف سنوي.

84. تدفق الأموال وترتيبات الصرف. تم تبسيط ترتيبات تدفق الأموال من البنك الدولي إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لضمان توفر الأموال في الوقت المناسب لتنفيذ المشروع المقترح. وسيتم صرف أموال المنحة إلى الحساب المصرفي الرسمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أساس التقارير المالية المرحلية غير المدققة. وستغطي طلبات الصرف النفقات المتوقعة لمدة اثني عشر شهراً. وستقدم طلبات السحب إلى البنك الدولي كل ستة أشهر لتوثيق الأموال التي تم صرفها وطلب دفعة جديدة تغطي المبلغ الذي يتوقعه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بحسن نية للنفقات خلال الأشهر التسعة التالية حتى تاريخ إغلاق المشروع. وستتم تسوية المبالغ المسحوبة سابقاً على أساس ميزانية المشروع.

85. وسيتلقى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عائدات المنحة إلى حساب مؤسسي مركزي ومن ثم يقوم بتخصيص الأموال اللازمة لتمويل المشروع. وسيبدأ التنفيذ من خلال تحويل الأموال إلى حساباته المحلية في اليمن و / أو يقوم بالدفع من أي من حساباته الخارجية بحسب ما يتم الاتفاق عليه في العقود. وسيحتفظ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في اليمن بحسابات محلية وسيجري تحويل الأموال إليها على أساس منتظم. وللتخفيف من وطأة التحديات المحتملة المرتبطة باستخدام النظام المصرفي المحلي، قام مكتب الأمم المتحدة بوضع آلية دفع إضافية يقوم من خلالها بتسديد مستحقات الموردين نقداً داخل البلد.

86. التمويل بأثر رجعي. قد يقوم المشروع بتمويل مبلغ يصل إلى 2 مليون دولار أمريكي ابتداء من 15 أغسطس 2017 من أجل: 1) التحضير للأنشطة المدعومة في إطار المشروع (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، فواتير الكميات والتصميم التفصيلي ووثائق المناقصات) و (2) النفقات المؤهلة لتكاليف التشغيل المترتبة على الحضور التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في اليمن لتنفيذ المشروع.

(د) المشتريات

87. نظرا لتفعيل السياسة التشغيلية (2.30) فيما يخص اليمن، سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إجراءات المشتريات والتوريدات الخاصة به كترتيبات بديلة للمشتريات المسموح بها بموجب القسم الثالث من سياسة إطار المشتريات الجديدة للبنك الدولي. وقد تم تقييم إجراءات الشراء الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووجدت أنها مقبولة لدى البنك الدولي بموجب اتفاقيات أخرى. ويوصى بترتيبات التنفيذ هذه في إطار استراتيجية المشتريات الخاصة بالمشاريع الإنمائية. وهذا الترتيب الخاص بالمشتريات يعتبر ترتيباً مناسباً للغرض لعدة أسباب:

(أ) تندرج أنشطة المشتريات المقترحة في إطار هذا المشروع ضمن ولاية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وهو يستخدم نفس آلية التنفيذ المطبقة في بلدان أخرى، مثل العراق وأفغانستان.

(ب) يتسم هذا الترتيب الخاص بالتنفيذ بالمرونة ويمكن أن يعتمد على قدرة الشركاء المحليين (مشروع الأشغال العامة، ووحدة التنفيذ بصندوق صيانة الطرق ووحدة إدارة المشروع المعنية بالمياه في المناطق الحضرية) للأنشطة تحت السقف الذي يحدده مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(ج) لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع آليات للتأهب والتعبئة والتي تمكن من تحقيق المستوى الأمثل للمشتريات والتوريدات في حالات الطوارئ.
(د) توفر ترتيبات المشتريات والتوريدات الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ضمانات معقولة بأنه سيتم استخدام التمويل المقدم من البنك الدولي للأغراض المحددة لذلك.
(ه) لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مجموعة واسعة من الاتفاقيات الإطارية المبرمة مع موردين تم تأهيلهم مسبقا ("الاتفاقيات طويلة الأجل") والتي يمكن الاستفادة منها في تقديم طلبات شراء للسلع على وجه السرعة.

88. إدارة المشتريات. سيكون لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فريق مشتريات يعمل في مكتبه الواقع في صنعاء. وسيتولى قيادة هذا الفريق خبير متخصص في مجال المشتريات الدولية يشرف على 3-4 خبراء وطنيين للمشتريات لتنفيذ أنشطة المشتريات اليومية. وتناط سلطة اتخاذ القرارات في مجال المشتريات بمدير البرنامج القُطري المقيم. ويوافق المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على العقود التي تتجاوز قيمتها ما يعادل 250,000 دولار أمريكي. وستقوم لجنة المشتريات في المركز الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمراجعة القرارات المتعلقة بالعقود التي تزيد قيمتها عن مليون دولار. وتعقد اللجنة استعراضات افتراضية مرتين في الأسبوع. ويستطيع المدير الإقليمي أن يطلب عقد اجتماع مخصص في حالة المشتريات الهامة ذات الإطار الزمني الضيق. وإذا ما تم تقديم طلبات على أساس اتفاقيات قائمة طويلة الأجل مع موردي المكتب، فلا حاجة إلى إجراء استعراضات من جانب اللجنة.

89. عتبة المراجعة المسبقة. بما أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو منظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وسيتبع إطار وإجراءات المشتريات الخاصة به، فلن يخضع أي عقد لاستعراض قبلي أو بعدي. ويعتبر التحقق من الإنجازات والاستكمال الفعلي لتنفيذ عقود البنية التحتية جزء من ترتيبات الرصد والمتابعة الخارجية (الرصد المستقل) التي وضعت للمشروع.

(ه) الجوانب الاجتماعية (بما في ذلك السياسات الوقائية)

90. الفوائد والمخاطر والآثار الاجتماعية. سوف يكون للمشروع المقترح منافع اجتماعية واسعة النطاق لأنه سيمول البُنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية الصغيرة التي تحددها المجتمعات المحلية ويحسن فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية في المدن المختارة على النحو المفصل في القسم (2/د). ومن شأن التحديات الاجتماعية الرئيسية أن ترتبط بمشاركة المجتمع المحلي في تحديد وتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية التي سيتم تمويلها من خلال المشروع بسبب النزاع والقيود الأمنية. ولن ينطوي المشروع على حيازة أو استملاك الأراضي و / أو إعادة التوطين لأنه سيدعم إعادة تأهيل وإعادة إعمار البنى التحتية المتضررة، وتم التخطيط لتنفيذ جميع الأنشطة بناء على أسس قائمة. غير أن أنشطة المشروع قد يكون لها تأثير على سبل كسب العيش، وبصورة رئيسية على المشاريع التجارية غير الرسمية وعمال جمع النفايات في مواقع كب القمامة، وسيتم تعويضهم عن فقدان مصادر دخلهم. وإذا كان هناك باسطين أو مناطق سكنية عشوائية في الموقع أو المنطقة المقترحة لأي أنشطة تكون هناك حاجة إلى إعادة توطينهم، فلن يتم تنفيذ الأنشطة. ولهذه الأسباب، تطبق سياسة البنك الدولي بشأن إعادة التوطين القسري 4.12 لأغراض احترازية على المشروع بأكمله. وبما أنه تم إعداد المشروع بموجب أحكام الفقرة 12، القسم الثالث من سياسة البنك (تمويل مشروعات استثمارية) فقد تم وضع خطة عمل للسياسات الوقائية (انظر الملحق 2). وبناء على ذلك، سيتم إعداد إطار سياسة إعادة التوطين خلال ستون يوماً من تاريخ نفاذ المشروع لتغطية كامل نطاق الاستثمارات المحتملة. وسيحدد إطار سياسة إعادة التوطين المبادئ والإجراءات المتعلقة بمتطلبات التعويض وإعادة التوطين والمبادئ التوجيهية لإعداد خطط عمل إعادة التوطين، إذا لزم الأمر.

91. المشـــاورات. تمثـــل المشـــاورات العامـــة تحـــدياً كبيـــراً فـــي ســـياقات الهشاشـــة والصـــراع والعنـــف مثـــل الـــيمن. ومـــن هنـــا فـــإن الطريقـــة البديلـــة تتمثـــل فـــي النظـــر فـــي اســـتخدام المقـــابلات الفرديـــة والاجتماعـــات علـــى أن تجـــري فـــي أمـــاكن آمنـــة باســـتخدام اســـتبيانات محـــددة. وســـيقوم الخبيـــر الاستشـــاري الـــذي ســـيعد إطـــار سياســـة إعـــادة التـــوطين بـــإجراء اجتماعـــات مـــع الوكالـــة المنفـــذة (مكتـــب الأمـــم المتحـــدة لخـــدمات المشـــاريع) وأصـــحاب المصـــلحة الرئيســـيين فـــي القطاعـــات الرئيســـية الأربعـــة (الخـــدمات البلديـــة الثلاثيـــة وإدارة النفايـــات الصـــلبة والميـــاه والصـــرف الصـــحي وإمـــدادات الكهربـــاء للخـــدمات الحيويـــة والطـــرق الحضـــرية) والمجتمعـــات المحليـــة. وســـيكون الهـــدف مـــن الاجتماعـــات مـــع المجتمعـــات المحليـــة هـــو تحديـــد القضـــايا الرئيســـية وتحديـــد الكيفيـــة التـــي ســـيتم مـــن خلالهـــا معالجـــة مخـــاوف جميـــع الأطـــراف. وســـتتولى خبيـــرة استشـــارية إجـــراء المشـــاورات مـــع النساء المستفيدات.

92. آليـــة جبـــر المظـــالم: ســـيقوم مكتـــب الأمـــم المتحـــدة لخـــدمات المشـــاريع بإنشـــاء وحـــدة فـــي مكتبـــه فـــي صـــنعاء لمعالجـــة الشـــكاوى ذات الصـــلة بأنشـــطة المشـــروع مـــع نقطـــة أو نقطتـــين للتنســـيق. وينبغـــي تـــوفير نقـــاط وصـــول متعـــددة (الهـــاتف، صـــندوق الشـــكاوى، الموقـــع الإلكترونـــي، البريـــد الإلكترونـــي، الرســـائل النصـــية، إلـــخ) بحيـــث يكـــون لـــدى المســـتفيدين طـــرق مختلفـــة للتعبيـــر عـــن مخـــاوفهم. وستنشـــر بيانـــات الاتصـــال الخاصـــة بنقطـــة (نقـــاط) تنســـيق آليـــة جبـــر المظـــالم باللغـــة المحليـــة علـــى المســـتوى المحلـــي. وسيضـــطلع مـــدير برنـــامج مكتـــب الأمـــم المتحـــدة لخـــدمات المشـــاريع بالمســـؤولية العامـــة عـــن معالجـــة الشـــكاوى التـــي تصـــل إلـــى نقـــاط التنســـيق فيمـــا يتعلـــق بـــأي آثـــار بيئيـــة و / أو اجتماعيـــة ناجمـــة عـــن أنشـــطة المشـــروع. ويـــتم تســـجيل الشـــكاوى التـــي يتلقاهـــا المكتـــب وتتبعهـــا والتحقيـــق فيهـــا وتســـويتها علـــى وجـــه الســـرعة. ويـــتم تســـجيل نســـخ مـــن الشـــكاوى فـــي ملفـــات الأنشطة والتقارير المرحلية، بما في ذلك عدد الشكاوى ونوعها ونتائج حلها.

(و) الجوانب البيئة (بما في ذلك السياسات الوقائية)

93. فئـــة التصـــنيف البيئـــي. وفقـــاً للسياســـة التشـــغيلية الخاصـــة بالبنـــك الـــدولي (OP 4.01) بشـــأن التقيـــيم البيئـــي، يصـــنف هـــذا المشـــروع ضـــمن الفئـــة (ب). وقـــد تـــم تأجيـــل أدوات الحمايـــة لهـــذا المشـــروع وفقـــا لإجـــراءات الطـــوارئ المحـــددة فـــي الفقـــرة 12، القســـم الثالـــث مـــن سياســـة البنـــك (تمويـــل مشـــروع اســـتثماري). كمـــا تـــم تأجيـــل إعـــداد إطـــار والإدارة البيئيـــة الاجتماعيـــة (ESMF) إلـــى مرحلـــة التنفيـــذ. وقـــد تـــم تطـــوير خطـــة عمـــل السياســـات الوقائيـــة لتـــوفير جـــدول زمنـــي مفصـــل مـــع خطـــوات متتابعة لإعداد أدوات الضمانات ذات الصلة (انظر الملحق 2).

94. إعـــداد إطـــار الإدارة البيئيـــة والاجتماعيـــة. مـــن المتوقـــع أن تقتصـــر الآثـــار البيئيـــة المحتملـــة للأنشـــطة (وفقـــا للقســـم 2/د) علـــى الموقـــع وأن تكـــون محـــدودة، ويمكـــن إعادتهـــا إلـــى وضـــعها الطبيعـــي والتخفيـــف مـــن وطأتهـــا. ولضـــمان الإدارة الســـليمة للآثـــار البيئيـــة المحتملـــة مـــن أنشـــطة المشـــروع، ســـيتم إعـــداد إطـــار لـــلإدارة البيئيـــة والاجتماعيـــة، والتشـــاور بشـــأنه والإفصـــاح عنـــه داخـــل البلـــد وعلـــى الموقـــع الإلكترونـــي الخـــارجي للبنـــك الـــدولي. وسيوصـــي إطـــار الإدارة البيئيـــة والاجتماعيـــة باتخـــاذ تـــدابير محـــددة للتخفيـــف مـــن الآثـــار البيئيـــة المحتملـــة الناجمـــة عـــن أنشـــطة المشـــروع، ولا ســـيما خـــلال برنـــامج عمـــل الســـنة الأولـــى. وسيتضـــمن إطـــار الإدارة البيئيـــة والاجتماعيـــة قائمـــة مرجعيـــة يـــتم مـــن خلالهـــا فحـــص كـــل نشـــاط، بمـــا فـــي ذلـــك الأنشـــطة التـــي يمكـــن أن يـــدعمها مكـــون الاســـتجابة لحـــالات الطـــوارئ المحتملـــة. وبنـــاء علـــى ذلـــك، ســـيتم إعـــداد وتنفيـــذ أداة تقيـــيم بيئـــي واجتمـــاعي لاحـــق، عنـــد الاقتضـــاء، قبـــل بـــدء أي أنشـــطة ماديـــة. وقبـــل إقـــرار أي نشـــاط مقتـــرح لجمـــع النفايـــات الصـــلبة أو الـــتخلص منهـــا، ســـيتم إعـــداد تقيـــيم لمـــدى ملاءمـــة الموقـــع لتقـــدير وضـــع مكـــب النفايـــات والتأكـــد مـــن تـــوفر الحـــد الأدنـــى مـــن تـــدابير التخفيـــف مـــن المخـــاطر البيئيـــة والاجتماعيـــة المطلوبـــة. وإذا لـــزم الأمـــر، فـــإن التقيـــيم سيوصـــي بتنفيـــذ أنشـــطة وقائيـــة والتـــي يمكـــن تنفيـــذها لمعالجـــة أوجـــه القصـــور القائمة للسماح باستخدام مكب النفايات في إطار المشروع.

95. الإجـــراءات الوقائيـــة مـــن جانـــب مكتـــب الأمـــم المتحـــدة لخـــدمات المشـــاريع والشـــركاء المحليـــين. لـــدى مكتـــب الأمـــم المتحـــدة لخـــدمات المشـــاريع إجـــراءات وممارســـات تتعلـــق بالبيئـــة والصـــحة والســـلامة تشـــمل مـــا يلـــي: (أ) خطـــة المشـــروع للصـــحة والســـلامة، وهـــي إطـــار إداري لضـــمان

ممارسات بناء أكثر أماناً ومنع الأعمال الخطيرة التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع حوادث في الموقع (ب) عقود موحدة المرفقة بخطة الصحة والسلامة للمشروع كجزء لا يتجزأ منها و (ج) برامج تدريبية للموظفين العاملين الموقع حول الجوانب المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة قبل بدء المشروع. علاوة على ذلك، فإن الشركاء المحليين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (مشروع الأشغال العامة، ووحدة التنفيذ في صندوق صيانة الطرق ووحدة إدارة المشروع المعنية بالمياه في المناطق الحضرية) لديهم سجلا حافلا بالنجاح في تنفيذ متطلبات الضمانات والامتثال لسياسات البنك الدولي. وقد احتفظت هذه الوحدات الإدارية بقدراتها الخاصة بالسياسات الوقائية على الرغم من الصراع الدائر.

96. إدارة الجوانب الوقائية الخاصة بالمشروع. ولضمان الإدارة السليمة لجوانب الضمانات في إطار المشروع، سينشر المكتب موظفا بيئيا واجتماعيا دائما في مكتب صنعاء. وسيتلقى الموظف الدعم من خبير دولي والذي سيكون متوفراً على أساس عند الحاجة للإشراف على التنفيذ الشامل لجوانب الضمانات ورصدها ورفع التقارير بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون لكل شريك محلي نقطة تنسيق للسياسات الوقائية لضمان الامتثال في الموقع لتدابير التخفيف البيئية والاجتماعية ومتطلبات الصحة والسلامة. وسيجري متابعة تقارير الامتثال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين والأدوات البيئية والاجتماعية اللاحقة من خلال تقارير مرحلية منتظمة سيعدها مكتب الأمم المتحدة ويتقاسمها مع البنك الدولي. وسيجري أيضاً إدراج التقارير المتعلقة بتنفيذ الضمانات في نطاق آلية المتابعة والرصد المستقلة.

(ز) التنازل عن سياسات تشغيلية محددة

1. التنازل عن تطبيق المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد لوكالات الأمم المتحدة والإعفاء من رسم الالتزام للمؤسسة الدولية للتنمية. سوف يتبع المشروع سياسات وإجراءات البنك التشغيلية لتمويل المشروع الاستثماري. ومن أجل تسهيل تنفيذ المشروع من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بصفته الجهة المتلقية للمنحة إضافة إلى كونه الوكالة المنفذة للمشروع، فقد وافقت الإدارة العليا للبنك على التنازل عن السياستين التاليتين:

أ) **إعفاء وكالات الأمم المتحدة من الفقرة 20 من سياسة البنك (BP10.00) بشأن تطبيق المبادئ التوجيهية للبنك الدولي لمكافحة الفساد.** ومن أجل تسهيل تنفيذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للمشروع، وتحديدا من حيث العناية الواجبة ورصد عمليات الاحتيال والفساد، يقترح السماح لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باستخدام الإجراءات الخاصة بوكالة الأمم المتحدة المتعلقة بعمليات الاحتيال والفساد، بدلا عن المبادئ التوجيهية للبنك الدولي الخاصة بمكافحة الفساد. كما أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يعتبر في وضع فريد يمكنه من تنفيذ أنشطة المشروع في اليمن، وليس هناك بديل عملي في ضوء تصميم وتركيز المشروع. ومن ثم فإن البنك لن يكون له اختصاص قضائي لفرض عقوبات على الأطراف التي تتورط بعمليات احتيال وفساد فيما يتعلق بالمشروع، على الرغم من أن البنك سيكون بإمكانه تطبيق قائمة التعليق والحرمان من المشروع لمقاصد الاهلية والاستحقاق. كما سيحتفظ البنك بحقه في التحقيق مع أطراف أخرى غير وكالات الأمم المتحدة (مثل الموردين)، في حين لن يكون بإمكان البنك الاستفادة من " حقوق الطرف الثالث بإجراء المراجعة القانونية" المضمنة في عقود المعاملات مع الموردين والأطراف الثالثة الأخرى.

ب) **التنازل عن أي تطبيق رسم التزام المؤسسة الدولية للتنمية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال فترة المشروع.** وفقا للقسم 3.01 من الشروط العامة للمؤسسة الدولية للتنمية الخاصة بالقروض والمنح، يقوم المجلس بمراجعة وتحديد رسوم الالتزام على أرصدة التمويل غير المسحوبة على أساس سنوي. كما أن سياسة المؤسسة الدولية للتنمية ورسوم الالتزام الخاصة بها للسنة المالية 2018، الصادرة والنافذة اعتباراً من تاريخ 1 يوليو 2017م، تحدد رسم الالتزام للسنة المالية 2018 بنسبة صفر في المائة.

وبالنظر إلى أن رسم الالتزام الحالي هو صفر في المائة، من المتوقع أن يكون الأثر المالي لهذا الإعفاء المقترح ضئيلا.

(ح) آلية جبر المظالم الخاصة بالبنك الدولي

2. بإمكان المجتمعات المحلية والأشخاص الذين يعتقدون أنهم سيتأثرون سلباً من المشروع المدعوم من البنك الدولي أن يتقدموا بالشكاوى عبر آليات رفع المظالم المحددة على مستوى المشروع القائم أو خدمة معالجة المظالم التابعة للبنك الدولي. حيث تضمن هذه الآلية مراجعة الشكاوى الواردة بشكل عاجل من أجل معالجة الشواغل المتصلة بالمشروع. كما أنه بإمكان المجتمعات المحلية والأشخاص المتضررين من المشروع تقديم شكواهم إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي والتي سوف تحدد ما إذا كان الضرر قد وقع بالفعل، أو قد يقع لاحقا، بسبب عدم امتثال البنك الدولي لسياساته وإجراءاته. ويمكن تقديم الشكاوى في أي وقت بعد أن يتم الإبلاغ بتلك الشواغل مباشرة إلى البنك الدولي، وتمت إتاحة الفرصة لإدارة البنك للرد عليها. وللحصول على معلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى دائرة التظلمات المؤسسية التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الموقع التالي:
http://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievance-redress-service
وللحصول على معلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الموقع التالي: www.inspectionpanel.org

6. إطار النتائج والرصد

إطار النتائج
البلد: الجمهورية اليمنية
اليمن مشروع الطوارئ المتكاملة للخدمات الحضرية

الأهداف الإنمائية للمشروع

إعادة توفير الخدمات الأساسية الهامة في المناطق الحضرية في مدن مختارة في الجمهورية اليمنية

مؤشرات الأهداف الإنمائية للمشروع

اسم المؤشر	رئيسي	وحدة القياس	خط الأساس	الهدف النهائي	التواتر	مصدر البيانات / المنهجية	المسؤولية عن جمع البيانات
الاسم: المستفيدون الذين استعادوا إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية		عدد	0.00	1400000.00	نصف سنوي	التقارير والتقديرات الفردية لجميع المشاريع الفرعية.	المكتب
منهم النساء المستفيدات		النسبة المئوية	0.00	49.50			

الوصف: يقيس هذا المؤشر إجمالي عدد المستفيدين من أعمال إعادة تأهيل الطرق والخدمات البلدية والمياه والصرف الصحي والطاقة. عند تجميع عدد المستفيدين من جميع أنشطة المشروع المختلفة، على الفريق أن يتأكد من عدم ازدواج الحساب.

مؤشرات النتائج المتوسطة

اسم المؤشر	رئيسي	وحدة القياس	خط الأساس	الهدف النهائي	التواتر	مصدر البيانات / المنهجية	المسؤولية عن جمع البيانات
الاسم: تنفيذ أنشطة الخدمات البلدية الثلاثية		العدد	0.00	90.00	كل ثلاثة أشهر	تقرير مشروع الأشغال العامة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع / مشروع الأشغال العامة / آلية الرصد المستقلة
الوصف: يقيس هذا المؤشر عدد المشاريع الفرعية لخدمات البلدية الثلاثية (إدارة النفايات الصلبة، رصف الطرق، والصرف الصحي في الأحياء السكنية، الحدائق والمساحات الخضراء، وتصريف مياه الأمطار).							
الاسم: الأشخاص الذين تمكنوا من الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي التي أعيد تأهيلها		عدد	0.00	600000.00	كل ثلاثة أشهر	تقدير يستند إلى عدد السكان في منطقة تجمع النواتج	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع / وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية / آلية الرصد المستقلة
الوصف: يقيس هذا المؤشر إجمالي عدد المستفيدين في منطقة مستجمعات المياه من خدمات إعادة تأهيل المياه والصرف الصحي.							
الاسم: إعادة تأهيل الطرق	✔	كم	0.00	400.00	كل ثلاثة أشهر	التحقق من النواتج في الموقع	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع / وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية / آلية الرصد المستقلة
الوصف:							
الاسم: توليد الطاقة المدعومة من		ميجاوات ساعة	0.00	60000.00	كل ثلاثة أشهر	تقارير التحقق في الموقع	مكتب الأمم المتحدة

خلال المشروع		(ميجاوات ساعة)					لخدمات المشاريع / آلية الرصد المستقلة

الوصف: يقيس هذا المؤشر قدرة الطاقة التي يدعمها المشروع، سواء بالنسبة لقدرة التوليد القائمة أو المركبة حديثا. وقد تشمل قدرة التوليد الطاقة التقليدية والمتجددة.

الاسم: المدن التي تم فيها تحديد أولويات الأنشطة بناء على المشاورات مع المستفيدين.		عدد	0.00	10.00	سنوي	تقارير التقدم من آلية الرصد المستقلة	آلية الرصد المستقلة
الأنشطة التي تم تحديدها من خلال مشاركة المرأة في مشاورات المستفيدين		نسبة مئوية	0.00	30.00			

الوصف: يقيس هذا المؤشر عدد المدن التي يتم فيها تحديد أولويات المشاريع الفرعية للمشاورات.

الاسم: النسبة المئوية لتمويل المشاريع المنفذة من قبل المقاولين أو الموردين المحليين		نسبة مئوية	0.00	60.00	كل ستة أشهر	نظام تتبع النفقات	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الوصف: يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية لتمويل المشروع للأشغال والإمدادات في إطار المكون 1 الذي ينفذه مقاولون أو موردون محليون

الاسم: أيام عمل مؤقتة تم خلقها في إطار المشروع		عدد	0.00	1500000.00	كل ستة أشهر	البيانات الإدارية والتقارير المرحلية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق، مشروع الأشغال العامة

الوصف: يقيس هذا المؤشر عدد أيام العمل المؤقت الناتجة عن التدخلات كثيفة العمالة في الطرق وخدمات البلدية الثلاثية في إطار هذا المشروع.

القيم المستهدفة

مؤشرات الأهداف الإنمائية للمشروع

اسم المؤشر	خط الأساس	السنة 1	السنة 2	السنة 3	الهدف النهائي
المستفيدون من استعادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية الهامة في المناطق الحضرية	0.00	300000.00	800000.00	1400000.00	1400000.00
عدد النساء المستفيدات من إجمالي المستفيدين	0.00	49.50	49.50	49.50	49.50

مؤشرات النتائج المتوسطة

اسم المؤشر	خط الأساس	السنة 1	السنة 2	السنة 3	الهدف النهائي
أنشطة خدمات البلدية الثلاثية التي تم تنفيذها	0.00	30.00	60.00	90.00	90.00
الأشخاص الذين تمكنوا من الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي التي أعيد تأهيلها	0.00	135000.00	350000.00	600000.00	600000.00
إعادة تأهيل الطرق	0.00	150.00	300.00	400.00	400.00
توليد الطاقة المدعومة من خلال المشروع	0.00	20000.00	40000.00	60000.00	60000.00
المدن التي تم فيها تحديد أولويات الأنشطة بناء على المشاورات مع المستفيدين.	0.00	5.00	8.00	10.00	10.00
الأنشطة المستمدة من مشاركة المرأة في مشاورات المستفيدين	0.00	0.00	30.00	30.00	30.00
النسبة المئوية لتمويل المشاريع المنفذة من قبل المقاولين أو الموردين المحليين	0.00	60.00	60.00	60.00	60.00
أيام عمل مؤقتة تم إنشاؤها في إطار المشروع	0.00	500000.00	1000000.00	1500000.00	1500000.00

الملحق 1: خطة الإجراءات الوقائية

1) خلفية

1. الفقرة 12 من القسم الثالث من سياسة البنك، تمويل مشروعات استثمارية، تتطلب إعداد خطة عمل كجزء من وثائق المشروع تتناول تطبيق السياسات البيئية والاجتماعية. ويتمثل الهدف من خطة العمل في تقديم إرشادات بشأن كيفية إدارة المشروع لمخاطر السياسات الوقائية أثناء تنفيذ المشروع. إن مضمون خطة الإجراءات الوقائية يمليه الهدف المزدوج المتمثل في ضمان وجود خارطة طريق ملزمة قانونا للامتثال للضمانات أثناء تنفيذ المشروع وتقديم توجيهات واضحة بشأن أنواع الإجراءات والأدوات اللازمة لتيسير التنفيذ السريع للخدمات الطارئة.

2) الأهداف

2. تهدف خطة الإجراءات الوقائية إلى توفير خطة مزمنة لضمان ما يلي: (أ) أن تكون أدوات وعمليات التقييم والإدارة البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمشروع متوافقة مع التشريعات الوطنية في اليمن وسياسات الضمانات التشغيلية للبنك الدولي، و (ب) أن يتم التنفيذ يتم بشكل دقيق وتسلسل منطقي يتفق مع أنشطة المشروع المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية. وهذا يعني أنه ينبغي، كمبدأ عام، أن تستكمل إجراءات التقييم البيئي والاجتماعي وأن يتم الإعلان عنها والتشاور حولها قبل: 1) البدء بتنفيذ أنشطة المشروع التي لها علاقة بالنواحي الاجتماعية والبيئية. 2) قبل استكمال التصاميم النهائية وإبرام العقود خصوصا في حالة الأنشطة المعقدة والتي لها نطاق تغطية واسع.

3) نطاق المشروع وسياقه

3. يتضمن القسم الثاني من وثيقة التقييم المسبق للمشروع وصفاً تفصيلياً للمشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن (P164190). وسيدعم المشروع المقترح التدخلات التي تهدف إلى استعادة الخدمات الحيوية في مدن يمنية مختارة في القطاعات التالية: الخدمات البلدية الثلاثية وإدارة النفايات الصلبة،[17] المياه والصرف الصحي، الطرق الحضرية، توصيل الكهرباء لمرافق الخدمات الحيوية وقطاع الإسكان.[18]

4. **السياق القطري:** يجري تحضير المشروع المقترح في إطار الفقرة 12 من القسم الثالث من سياسة البنك، أداة تمويل المشروعات الاستثمارية (المشروعات في حالات الحاجة الملحة للمساعدة أو قيود القدرات)، نظراً لعدم الاستقرار والعنف الذي تشهده الجمهورية اليمنية في الوقت الحالي. فمنذ مارس/آذار 2015م، شهد اليمن صراعاً مسلحاً بمعنى الكلمة تركز في المدن الرئيسية وأدى إلى تكبد خسائر هائلة في الأرواح، وعمليات نزوح داخلي، وتدمير البنية التحتية، وتوقف تقديم الخدمات في القطاعات الرئيسية في البلاد. وفي أغسطس/آب 2017م، أشارت وكالات الأمم المتحدة إلى أن المستشفيات والمنشآت الصحية أفادت عن استقبال أكثر من 5 آلاف قتيل على الأقل، وتجاوز عدد الجرحى 8 آلاف. ويقطن نصف سكان هذا البلد البالغ عددهم 26.5 مليون نسمة في مناطق تتأثر بصورة مباشرة بهذه الصراع الدائر. وأدت الأزمة إلى نزوح وتشريد ما يزيد على مليوني شخص داخل البلاد. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على حوالي 17 مليون نسمة، من بينهم 7 ملايين نسمة يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. ويعاني مليونا طفل من سوء التغذية الحاد، بالإضافة إلى 385 ألف طفل دون سن الخامسة يعانون بشدة من سوء التغذية الحاد الوخيم. ولا يستطيع حوالي 15 مليون نسمة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. ومنذ اندلاع هذا الصراع، توقف تقديم الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء بصورة واقعية. ونظرًا لعدم توفر إمدادات المياه التي يمكن الاعتماد عليها وعدم جمع القمامة، يواجه اليمن تفشي وباء الكوليرا. وفي سبتمبر/أيلول 2017، أشارت منظمة الصحة العالمية إلى وجود أكثر من 600 ألف حالة إصابة بالكوليرا، وأكثر من 2000 حالة وفاة بسبب الكوليرا في 21 من أصل 23 محافظة.

[17] الأنشطة المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة لا تزال معلقة بانتظار عمليات التقييم القادمة لمدى ملاءمة مواقع كب النفايات في المدن التي يغطيها المشروع
[18] لا يشمل المكون الفرعي للإسكان سوى المساعدة الفنية والأعمال التحضيرية اللازمة للاستثمارات المقبلة في هذا القطاع

4) الامتثال للسياسات الوقائية الخاصة بالبنك الدولي

5. نظراً لطبيعة وحجم الآثار البيئية المحتملة التي قد تنشأ عن أعمال إعادة التأهيل والتحسين ذات النطاق والحجم الصغير نسبياً، فإن المشروع المقترح يُصنف ضمن الفئة (ب). ومن المتوقع أن يكون للأنشطة التي ستنفذ ضمن هذا المشروع آثار بيئية واجتماعية سلبية تقتصر على مواقع التنفيذ. ولذلك فقد تم إعداد خطة السياسات الوقائية هذه خصيصا لهذه الأنشطة المقترحة لضمان أخذ الحيطة والحذر ومعالجة القضايا البيئية والاجتماعية من قبل الجهة المنفذة (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركائه المحليين) دون تمييز. كما تهدف خطة السياسات الوقائية أيضاً إلى مساعدة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على فحص جميع مشاريعه الفرعية لمعرفة الآثار البيئة والاجتماعية المحتملة التي قد تترتب عليها وتحديد متطلبات الإدارة البيئية والاجتماعية، وتحديد أولوية الاستثمارات. ولا يتوقع أن تنطوي الأنشطة المقترحة خلال السنة الأولى من تنفيذ المشروع على الاستيلاء القسري على الأراضي مما يؤدي إلى (1) الانتقال أو فقدان المأوى، (2) فقدان الأصول أو طرق الوصول إليها، أو (3) فقدان مصادر الدخل أو وسائل كسب الرزق، بغض النظر عما إذا كان الأشخاص المتضررين مضطرون للانتقال إلى مكان آخر أم لا. ومع ذلك، قد تحدث على مدى فترة تنفيذ المشروع أي من الآثار الوقائية المذكورة لأي نشاط من أنشطة المشروع. وبناء على ذلك، فقد تم تفعيل سياسة البنك الدولي بشأن التقييم البيئي (OP/BP 4.01) وسياسة إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.01) لهذا المشروع. ولا توجد أي أنشطة من الفئة "أ" مؤهلة للحصول على تمويل من المشروع.

6. وكعملية طارئة، فقد تم تأجيل متطلبات تنفيذ إطار عمل للإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين لتوجيه إعداد وثائق إضافية للسياسات الوقائية - مثل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطط للإدارة البيئية والاجتماعية لمواقع محددة وخطط عمل إعادة التوطين - حتى بداية تنفيذ المشروع. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، قبل إجراء تقييم على مستوى النشاط، بتطبيق المعايير الدنيا التالية أثناء التنفيذ: إدراج مدونات الممارسات البيئية الموحدة في وثائق المناقصات لجميع المكونات الرئيسية والفرعية، استعراض ومراقبة أي أعمال بناء كبيرة النطاق من قبل الأخصائيين، وتنفيذ خيارات بيئية واجتماعية سليمة للتخلص من الأنقاض وتوفير ميزانية كافية وتفعيل ترتيبات إدارية مناسبة من أجل الرقابة الفاعلة على التنفيذ.

7. وبالنسبة لجميع أنشطة المشروع التي قد تشمل أعمالا مدنية، سيتم وضع وتطبيق أداة لفحص الضمانات الاجتماعية والبيئية، كجزء من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، جنبا إلى جنب مع الأدوات المحددة على مستوى النشاط التي ستكون ضرورية لتغطية الجوانب البيئية والاجتماعية، بما في ذلك تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على مستوى النشاط ، وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمواقع، وخطط عمل إعادة التوطين. وثمة تدابير أخرى من شأنها أن تساند التنفيذ والمتابعة والامتثال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين، بما في ذلك: (أ) نشر الموظفين البيئيين والاجتماعيين على مستوى القطاع ككل وعلى مستوى القطاع الفرعي (ب) تقارير منتظمة حول التقدم المحرز والتي ستتضمن معلومات حول تنفيذ المتطلبات البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف لخطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع وخطط عمل إعادة التوطين (ج) المتابعة والرصد من قبل طرف خارجي مستقل والذي سيقدم تقريرا عن الامتثال لمتطلبات الضمانات وعن تنفيذ تدابير التخفيف البيئية والاجتماعية، و (د) بعثات الإشراف على المشروع التي يقوم بها البنك الدولي والتي ستشمل خبراء متخصصون في التنفيذ البيئي والاجتماعي.

8. **السياسة التشغيلية رقم 4.01: التقييم البيئي.** سوف يدعم المشروع المقترح إعادة تأهيل وترميم البنية التحتية والخدمات القائمة.وسيتم تنفيذ العمل في هذه المجالات وفقا لمتطلبات السياسة التشغيلية رقم 4.01 ومن غير المتوقع تفعيل السياسات التشغيلية رقم 4.04 و 1.10 و 4.11 و 4.37 و 7.50.

97. السياسة التشغيلية رقم 4.12 إعادة التوطين القسري. لن ينطوي المشروع على أي حيازة للأراضي أو إعادة توطين مادي، كونه سيدعم إصلاح وإعادة إعمار البنية التحتية المتضررة، وجميع الأنشطة التي يعتزم القيام بها ستتم على هياكل قائمة. غير أن أنشطة المشروع قد يكون لها تأثير على سبل كسب العيش، وبصورة رئيسية على المشاريع التجارية غير الرسمية

وعمال جمع النفايات في مواقع كب القمامة، وسيتم تعويضهم عن فقدان مصادر دخلهم. وإذا كان هناك باسطين أو مناطق سكنية عشوائية في الموقع أو المنطقة المقترحة لأي أنشطة تكون هناك حاجة إلى إعادة توطينهم، فلن يتم تنفيذ الأنشطة. ولهذه الأسباب، تطبق سياسة البنك الدولي بشأن إعادة التوطين القسري 4.12 لأغراض احترازية على المشروع بأكمله.

9. **السياسة التشغيلية رقم 4.11: الموارد المادية الثقافية.** بما أن المشروع المقترح لن يتضمن إنشاء مبان جديدة بل سيركز على إعادة تأهيل وترميم وتحسين الخدمات والبنى التحتية القائمة، من غير المتوقع حدوث أي أضرار للموارد المادية الثقافية.

10. **السياسة التشغيلية رقم 4.37: سلامة السدود.** لا يتضمن المشروع المقترح بناء أو ترميم أي من السدود ولن يتم تنفيذ أي أنشطة قد تؤثر على أي سدود قائمة. ولذلك لن يتم تفعيل هذه السياسة.

11. **السياسة التشغيلية رقم 7.50: المشاريع التي تقع في ممرات المياه الدولية.** لا توجد أي أنشطة ضمن المشروع الحالي تدخل في إطار هذه السياسة التشغيلية.

5) التسلسل والجدول الزمني المبدئي لتنفيذ الإجراءات الوقائية

12. ووافقت الوكالة المنفذة (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) على تطبيق المعايير الدنيا التالية أثناء التنفيذ: (أ) إدراج مدونات الممارسات البيئية الموحدة في وثائق المناقصات لأعمال إعادة التأهيل والتحسين والبناء لكافة أنشطة المشروع (ب) استعراض ومراقبة أي أعمال بناء كبيرة النطاق من قبل الأخصائيين، و (ج) تنفيذ خيارات سليمة من الناحية البيئية والاجتماعية لإدارة أي نفايات خطرة والتخلص منها (مثل مخلفات البناء، والمجاري والتربة الملوثة بالنفط أو الزيت أو الأنقاض وغيرها) و (د) توفير ميزانية كافية وتفعيل ترتيبات إدارية مناسبة من أجل الرقابة الفاعلة على التنفيذ

13. من المتوقع أن يؤدي التنفيذ المزمَّن للإجراءات الوقائية أدناه إلى تسهيل إدارة الآثار السلبية المحتملة والتخفيف من آثارها:

(أ) **أثناء الإعداد للمشروع:** تم إعداد نهج مفاهيمي وشروط مرجعية لصياغة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين وتبادلها مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل سرعة مباشرة إعداد الأدوات القانونية الخاصة بهذه السياسات الوقائية قبل تاريخ نفاذ المشروع.

(ب) **في غضون ستين يوما من تاريخ نفاذ المشروع:** سيتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار عمل سياسة إعادة التوطين والإفصاح عنهما، واللذان سيمثلان وثيقة للإجراءات الوقائية الشاملة التي تنظم المنهجية والعمليات والإجراءات الخاصة بالمشاريع الفرعية. وسيغطي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الموضوعات التالية: 1) نطاق أنشطة المشروع. 2) تصنيف الآثار المتوقعة وأبعادها ومدة استمرارها. 3) أنواع أدوات التقييم /الإدارة البيئية والاجتماعية بما في ذلك نطاق إجراءات التخفيف المصممة خصيصا بحسب نوع تأثير النشاط المحدد / أنواع التأثيرات، خصوصاً بالنسبة للسنة الأولى من برنامج الأشغال. 4) طريقة الفحص البيئي والاجتماعي على مستوى النشاط وتصنيف الأدوات وتوزيعها بحسب نوع الأثر البيئي أو الاجتماعي. 5) مراجعة المؤسسات ذات العلاقة واللاعبين الرئيسيين والأدوار والمسؤوليات والإجراءات الإدارية. 6) تحليل القدرات والاحتياجات التدريبية. 7) تحديث الكلفة التقديرية لتدابير الإدارة البيئية والاجتماعية. 8) آلية النظر في الشكاوى. 9) الاستشارات. 10) ترتيبات الرقابة والتقييم. كما سيحتوي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على قائمة إيجابية وسلبية بأنشطة المشاريع المؤهلة وغير المؤهلة. ولن يتم تنفيذ أي أنشطة في المشروع ذات مخاطر وآثار بيئية و / أو اجتماعية قبل إعداد الوثائق البيئية والاجتماعية (مثل خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع) لذلك النشاط. وسيغطي إطار سياسة إعادة التوطين المواضيع التالية: (أ) وصف المشروع ومبرر إطار سياسة إعادة التوطين (ب) الأهداف والمبادئ الرئيسية (ج) الأطر القانونية والفجوات بين القانون اليمني وسياسة البنك الدولي (د) معايير الإستحقاق بالنسبة للأشخاص المتضررين (هـ) أساليب التقييم والتعويض (و) الترتيبات المؤسسية لإعداد خطط إعادة التوطين وتنفيذها من أجل إعداد خطط عمل إعادة التوطين وتقديم المستحقات حيث سيكون لكل قطاع ترتيبات مستقلة خاصة به (ز) إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة؛ (ح) آلية

تسوية الشكاوى (1) تكاليف إعادة التوطين، والميزانية والتمويل (2) الرصد والتقييم. ولن ينطوي المشروع على أي حيازة للأراضي كونه سيدعم إعادة تأهيل وإعمار البنى التحتية المتضررة، ومن المقرر أن جميع الأنشطة ستتم على هياكل قائمة. ومع ذلك، هناك إمكانية لإعادة التوطين قد يكون لها تأثير على سبل كسب العيش، وبصورة رئيسية على المشاريع التجارية غير الرسمية وربما باسطي اليد أو القاطنين بصورة عشوائية. ولا يسمح بتشغيل الأطفال بين سن (14-18 سنة)، كما لا يسمح بالعمل القسري لأي مشروع فرعي بحسب قانون العمل اليمني.

14. **أثناء التنفيذ:** سوف تشمل فترة التنفيذ عملية تطوير مستمرة لأدوات الإدارة البيئية والاجتماعية للتدخلات المتوقعة المذكورة في القسم الثالث من خطة الإجراءات الوقائية والتي تم تناولها بمزيد من التفصيل في القسم الثاني من وثيقة التقييم المسبق للمشروع. وفيما يتعلق بالنطاق المتوقع للأنشطة، من المرجح ألا تكون هناك حاجة إلى إجراء تقييم شامل للأثر البيئي والاجتماعي لأن المشروع سيمول فقط إصلاح وإعادة تأهيل المنشآت والمرافق القائمة. وتتطلب الأنماط المتوقعة للإصلاح وإعادة التأهيل في الغالب وجود خطط للإدارة البيئية والاجتماعية تتسم بالبساطة على شكل قائمة مرجعية للتدقيق والتي ستصبح جزءا من عقود الأشغال، بحيث تحدد المعايير البيئية والاجتماعية وآليات الامتثال، وتكون بمثابة أساس لعقود الإشراف وتنفيذ الممارسات البيئية والاجتماعية الجيدة أثناء الأعمال. ولا يتوقع أن تتطلب أنشطة المشروع تقييم للأثار البيئية والاجتماعية أو إعادة التوطين؛ ومع ذلك، سيتم إدراج آلية للفرز في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

15. **الوقت المخصص لإعداد وثائق السياسات الوقائية.** من المتوقع أن يتم إنجاز إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين ومراجعته والموافقة عليه ونشره في البلد وعلى الموقع الالكتروني الخارجي للبنك الدولي خلال 60 يوماً من تاريخ نفاذ المشروع. وإذا تطلب الأمر إعداد خطط محدودة للإدارة البيئية والاجتماعية فسيستغرق ذلك مدة تتراوح ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر شاملة مراجعة البنك وتعديلاته وخطوات الإقرار والمصادقة عليها، والإعلان عنها والتشاور حولها ومن ثم إخراجها بصيغتها النهائية.

16. **المشاورات والإفصاح.** سوف يتم نشر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين (بما في ذلك الملخص التنفيذي المترجم لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية والوثيقة الكاملة المترجمة لإطار سياسة إعادة التوطين داخل البلد وعلى الموقع الالكتروني الخارجي للبنك الدولي بعد مراجعة البنك الدولي للصيغة النهائية لمدة لا تقل عن 30 سوماً يقوم خلالها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المتضررين. فالمشاورات العامة تمثل تحدياً كبيراً في السياقات التي تتسم بالهشاشة والصراع والعنف مثل اليمن. ومن هنا فإن الطريقة البديلة تتمثل في النظر في استخدام المقابلات الفردية والاجتماعات على أن تجري في أماكن آمنة باستخدام استبيانات محددة. وسيقوم الخبير الاستشاري الذي سيعد إطار سياسة إعادة التوطين بعقد اجتماعات مع الوكالة المنفذة (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) وأصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاعات الرئيسية الأربعة (الخدمات البلدية الثلاثية وإدارة النفايات الصلبة والمياه والصرف الصحي وإمدادات الكهرباء للخدمات الحيوية والطرق الحضرية) والمجتمعات المحلية. وسيكون الهدف من الاجتماعات مع المجتمعات المحلية هو تحديد القضايا الرئيسية وتحديد الكيفية التي سيتم من خلالها معالجة مخاوف جميع الأطراف. وستتولى خبيرة استشارية إجراء المقابلات مع النساء المستفيدات

17. **تنفيذ وثائق التدابير الوقائية.** بعد الانتهاء من عمليات تقييم الآثار البيئية والاجتماعية أو إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية بصيغتها النهائية، لن يكون هناك حاجة للمزيد من وثائق التدابير الوقائية. ولن يتم إصدار وثائق أي مناقصة بدون أن ترفق معها خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. كما لن يتم إبرام أي عقد دون أن تذكر فيه الأحكام ذات العلاقة التي تلزم المقاول باستخدام وتنفيذ خطط إدارة الآثار البيئية والاجتماعية.

18. **الرقابة اثناء التنفيذ:** سوف يتم رصد الامتثال للتدابير الوقائية أثناء عملية تنفيذ المشروع. ولهذا الغرض سوف يكلف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع موظف بيئي واجتماعي دائم على المستوى المركزي، يدعمه خبير دولي، للإشراف على التنفيذ الشامل لجوانب الضمانات ورصدها ورفع تقارير بشأنها. إضافة إلى ذلك، سيكون لكل شريك محلي موظف مسؤول عن التنسيق فيما يتعلق بالتدابير الوقائية

لضمان الامتثال في الموقع لتدابير التخفيف البيئية والاجتماعية ومتطلبات الصحة والسلامة لمختلف أنشطة المشروع. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإعداد تقارير رصد منتظمة بشأن الامتثال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين والوثائق البيئية والاجتماعية ذات العلاقة ويتبادلها مع البنك الدولي. وسيشرك المشروع أيضا وكيل خارجي مستقل لخدمات الرصد والمتابعة يتولى مراقبة الجوانب المتعلقة بالتدابير الوقائية ويقدم تقارير حول الامتثال لمتطلبات التدابير الوقائية وتنفيذ تدابير التخفيف من التأثيرات البيئية والاجتماعية.

6) التشاور والإفصاح

19. سوف يتم نشر خطة التدابير الوقائية هذه للعامة كجزء من وثيقة التقييم المسبق للمشروع. وسيتم تقاسم خطة التدابير الوقائية مع الوكالة المنفذة المعنية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري نشر خطة التدابير الوقائية في البلد (من خلال قنوات الاتصال المناسبة وعلى الموقع الالكتروني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) وكذلك على الموقع الالكتروني الخارجي للبنك الدولي أثناء إعداد المشروع.

20. وخلال السنة الأولى من تنفيذ المشروع، سيتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين والتشاور بشأنه على النحو المبين أعلاه. وقبل البدء لأي أعمال مدنية، سيتم إعداد قوائم مرجعية أو دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الخاصة بموقع معين أو خطط الإدارة البيئية والاجتماعية - إذا لزم الأمر - وسيتم التشاور بشأنها مع الفئات المتضررة من المشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية حول الجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع، ووضع آراء أصحاب المصلحة بعين الاعتبار. وسيباشر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذه المشاورات في أقرب وقت ممكن، وسيقدم، في وقت مناسب قبل المشاورات، مواد ذات صلة بالشكل واللغة المفهومة والمتاحة للفئات التي يجري التشاور معها. وكما هو موضح أعلاه، وبالنظر إلى النزاع الدائر، ستتخذ المشاورات شكل المقابلات الفردية و / أو اجتماعات تعقد في أماكن آمنة باستخدام استبيانات محدودة.

7) الادوار والمسؤوليات

21. يتحمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المسؤولية عن تنفيذ وثائق السياسات الوقائية المذكورة أعلاه، بما في ذلك الامتثال للأنظمة البيئية الوطنية، فضلا عن السياسات البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي. وسيتم تزويد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بموظف بيئي واجتماعي دائم على المستوى المركزي، يدعمه خبير دولي، للإشراف على التنفيذ الشامل لجوانب التدابير الوقائية ومتابعتها ورفع تقارير بشأنها. إضافة إلى ذلك، سيكون لدى كل قطاع فرعي / وحدة إدارة المشروع موظف مسؤول عن التنسيق فيما يتعلق بالتدابير الوقائية لضمان الامتثال في الموقع لتدابير التخفيف البيئية والاجتماعية ومتطلبات الصحة والسلامة على مستوى المشاريع الفرعية. وسيكون لدى الشركاء المحليين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سجل تتبع للتنفيذ الناجح لمتطلبات التدابير الوقائية والامتثال للسياسات الوقائية الخاصة بالبنك الدولي. جدير بالذكر أن هذه الوحدات الإدارية تحتفظ بقدراتها ولا تزال تعمل على الرغم من الصراع الدائر في الوقت الحالي.

22. وسيكون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مسؤولاً عن ضمان البدء في الوقت المناسب بإعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع، حسب الحاجة. كما ستضمن الوكالة المنفذة أيضاً عدم توقيع أي عقود للأشغال التي لها آثار مادية، أو بدء أنشطة إعادة التأهيل دون وجود الوثائق الخاصة بالضمانات اللازمة.

23. وسوف يتولى فريق العمل التابع للبنك الدولي مسؤولية مراجعة الشروط المرجعية وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين ووثائق التدابير الوقائية الخاصة بكل موقع للتأكد من أن جودتها ونطاق تغطيتها مطابقة لمعايير البنك الدولي. وإضافة لذلك، سوف يتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مراجعة وثائق المناقصات وعقود البناء للتأكد من أنها تراعي الاعتبارات الخاصة بوثائق التدابير الوقائية وأنها تتضمن أحكام تعاقدية فعالة وقابلة للتنفيذ. وأخيرا، على فريق المهام أن يتولى

الرقابة على تنفيذ مختلف الوثائق التي تم إعدادها وذلك من خلال بعثات إشرافية منتظمة (التي ستتضمن أخصائي اجتماعي أو بيئي).

8) التكاليف التقديرية لإعداد التدابير الوقائية وتنفيذها:

24. تُقدر تكاليف إعداد وثائق التدابير الوقائية المطلوبة بحوالي 10 ألف دولار لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وحوالي 8 ألف دولار للتدابير لإطار سياسة إعادة التوطين وحوالي 25 ألف دولار لوثائق التدابير الوقائية اللاحقة[19] على مدى فترة تنفيذ المشروع.

25. من المتوقع ألا تمثل تكلفة تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية سوى جزء يسير من تكلفة التصميم والبناء لأن معظم إجراءات التخفيف من الآثار السلبية ستكون عامة وجاهزة ولا يتطلب تنفيذها مهارات متخصصة أو خبرات أو معدات. وإذا افترضنا إنفاق 0.2% لكل مليون دولار على أعمال إعادة التأهيل والبناء، فسيتم إنفاق حوالي 400 ألف دولار على تدابير التخفيف وإدارة الآثار البيئية والاجتماعية.

9) إجراءات الفحص والتخفيف من الآثار السلبية:

26. سوف يكون اختيار وتصميم تدخلات وأنشطة المشروع وإبرام عقود تنفيذها والرقابة عليها وتقييمها وفقا للضوابط والمحددات وقواعد العمل المبينة أدناه. وتتمثل إجراءات الفحص والتخفيف من الآثار السلبية بالآتي:

- قائمة بالخصائص السلبية التي تجعل التدخل المقترح غير مؤهل للحصول على الدعم، الجدول 1.
- يتم تعبئة قائمة تدقيق مقترحة تتضمن الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة لكل نشاط أو مجموعة أنشطة يتم تنفيذها.

[19] على افتراض10 خطط للإدارة البيئية والاجتماعية / خطة عمل إعادة التوطين، بمبلغ 2500 دولار أمريكي لكل وثيقة

الجدول 1

قائمة الخصائص السلبية

المكونات الفرعية والأنشطة التي لديها أي من الخصائص المذكورة أدناه لن تكون مؤهلة للحصول على الدعم في إطار المشروع المقترح.

خصائص الأنشطة غير المؤهلة
الخصائص العامة
فيما يتعلق بحدوث تغيير أو تدهور كبير في الموائل الطبيعية الحرجة.
أضرار بالأصول الثقافية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي أنشطة تؤثر على المواقع التالية: • المواقع الأثرية والتاريخية و • الآثار والمباني الدينية والمقابر.
تتطلب مبيدات حشرية تصنفها منظمة الصحة العالمية ضمن الفئات IA, IB أو II.
النفايات الصلبة المواقع الجديدة للتخلص من النفايات
الري إنشاء مشاريع جديدة للري والتصريف.
الأنشطة المدرة للدخل الأنشطة التي تنطوي على استخدام الخشب كوقود، بما في ذلك الأشجار والنباتات. الأنشطة التي تنطوي على استخدام المواد الخطرة.

الجدول 2

قائمة بالتأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لأنشطة المشروع

I. القضايا المتعلقة بالمكون الفرعي

م	القضايا	نعم	كلا	ملاحظات
(أ)	**تخطيط المناطق وخطط استخدام الأراضي**			
1	هل سيؤثر النشاط على تقسيم استخدام الأراضي وتخطيطها أو يتعارض مع الأنماط السائدة لاستخدام الأراضي؟			
2	هل ينطوي النشاط على اضطراب كبير في الأراضي أو تنظيف الموقع؟			
3	هل ستخضع الأرض الخاصة بالنشاط لاحتمال البسط عليها للاستخدام الحضري أو الصناعي أو تقع في منطقة مخصصة للتنمية الحضرية أو الصناعية؟			
(ب)	**المنشآت والمرافق الخدمية**			
4	هل يتطلب النشاط إنشاء مرافق إنتاج إضافية؟			
5	هل سيتطلب النشاط مستويات كبيرة من وسائل الإقامة أو خدمات الدعم لمساندة القوى العاملة أثناء البناء (على سبيل المثال، سيحتاج المقاول إلى أكثر من 20 عاملا)؟			
(ج)	**تلوث المياه والتربة**			
6	هل يتطلب النشاط كميات كبيرة من المواد الخام أو مواد البناء؟			
7	هل سينتج عن النشاط كميات كبيرة من النفايات المتبقية أو نفايات مواد البناء أو يسبب تآكل التربة؟			
8	هل سيؤدي النشاط إلى تلوث محتمل للتربة أو المياه (على سبيل المثال، من الزيت والشحوم والوقود من ساحات المعدات)؟			
9	هل سيؤدي النشاط إلى تلوث للمياه الجوفية والسطحية نتيجة للمبيدات العشبية لمكافحة النباتات والمواد الكيميائية (مثل كلوريد الكالسيوم) لمكافحة الغبار؟			
10	هل سيؤدي النشاط إلى زيادة في الرواسب العالقة في الجداول المائية التي تأثرت بتآكل قطع الطرق، وتردي نوعية المياه وزيادة الترسبات في اتجاه المصب؟			
11	هل ينطوي النشاط على استخدام المواد الكيميائية أو المذيبات؟			
12	هل يؤدي النشاط إلى تدمير الغطاء النباتي والتربة في حرم الطريق والحفر المستعارة ومقالب النفايات والمناطق المخصصة للمعدات؟			
13	هل سيتسبب النشاط في حدوث بقع مياه راكدة في الحفر المستعارة والمحاجر، وما إلى ذلك، وتشجيع تكاثر البعوض وغيرها من ناقلات الأمراض؟			
(د)	**الضوضاء والمواد الخطرة المسببة للتلوث الهوائي**			
14	هل سيزيد النشاط من مستويات انبعاثات الهواء الضارة؟			
15	هل سيزيد النشاط من مستويات الضوضاء المحيطة؟			
16	هل سيتضمن النشاط تخزين المواد الخطرة أو مناولتها أو نقلها؟			
(هـ)	**الحيوانات والنباتات**			
17	هل سينطوي النشاط على اضطراب أو تعديل قنوات الصرف القائمة (الأنهار أو القنوات) أو المسطحات المائية السطحية (الأهوار والمستنقعات)؟			
18	هل سيؤدي النشاط إلى تدمير أو تلف أو تضرر النظم الإيكولوجية الأرضية أو المائية أو الأنواع المهددة بالانقراض بشكل مباشر أو من خلال التطورات المفتعلة؟			
19	هل سيؤدي النشاط إلى تعطيل / تدمير الحياة البرية من خلال إعاقة مسارات الهجرة، والتسبب بإزعاج الموائل البرية، والمشاكل المتعلقة بالضوضاء؟			
(و)	**تدمير / اختلال الأراضي والغطاء النباتي**			
20	هل سيؤدي النشاط إلى استخدام غير متوقع لهياكل البنية التحتية التي يجري تطويرها؟			
21	هل سيؤدي النشاط إلى تدمير طويل الأمد أو شبه دائم للتربة في المناطق التي يتم تنظيفها غير الصالحة للزراعة؟			

22	هل سيؤدي النشاط إلى اختلال التربة السطحية وأنماط الصرف الأرضية (في مناطق الشقوق والمدافن)؟			
23	هل سيؤدي النشاط إلى حدوث انهيارات أرضية أو منخفضات أو انزلاقات أو تحرك للكتل في قطوعات الطريق؟			
24	هل سيؤدي النشاط إلى تآكل الأراضي الواقعة تحت سطح الطريق التي تمر عليها تدفقات مركزة المنقولة عبر قنوات التصريف المغطاة أو المفتوحة؟			
25	هل سيؤدي النشاط إلى تدمير طويل الأمد أو شبه دائم للتربة في المناطق التي يتم تمهيدها غير الصالحة للزراعة؟			
26	هل سيؤدي النشاط إلى مخاطر صحية والتأثير على نمو النباتات المتاخمة للطريق نتيجة للغبار الذي تثيره حركة المركبات؟			
(ز)	**الملكية الثقافية**			
27	هل سيكون للنشاط تأثير على المواقع الأثرية أو التاريخية، بما في ذلك المعالم التاريخية في المناطق الحضرية؟			
28	هل سيكون للنشاط تأثير على المعالم أو الهياكل الدينية و / أو المقابر؟			
29	هل تم إعداد إجراءات للاكتشافات التي يتم العثور بالصدفة لاستخدامها في المشروع الفرعي؟			
(ح)	**المصادرة والاضطرابات الاجتماعية**			
30	هل سيتضمن النشاط نزع ملكية الأراضي أو هدم هياكل قائمة؟			
31	هل سيؤدي النشاط إلى مستوطنات يتم إنشائها من قبل العمال وغيرهم مما يسبب اضطرابات اجتماعية واقتصادية؟			
32	هل سيؤدي النشاط إلى اضطراب بيئي واجتماعي بسبب مخيمات الإنشاءات؟			

II. خصائص الموقع

م	القضايا	نعم	كلا	ملاحظات
1	هل يقع النشاط في منطقة توجد فيها محميات طبيعية؟			
2	هل يقع النشاط في منطقة ذات ميزات طبيعية فريدة؟			
3	هل يقع النشاط في منطقة ذات نظم إيكولوجية أو حيوانات أو نباتات مهددة بالانقراض أو تستحق الحفاظ عليها؟			
4	هل يقع النشاط في منطقة تقع ضمن مساحة 500 متر من الغابات الوطنية أو المحميات والمناطق البرية أو الأهوار أو التنوع الحيوي أو الموائل الحرجة أو مواقع ذات أهمية تاريخية أو ثقافية؟			
5	هل يقع النشاط في منطقة من شأنها أن تعيق حركة الحياة البرية أو الثروة الحيوانية تستحق الحفاظ عليها؟			
6	هل يقع النشاط بالقرب من مصادر المياه الجوفية أو المسطحات المائية السطحية أو المساحات المائية أو الأراضي الرطبة (أهوار)؟			
7	هل يقع النشاط في منطقة ذات خصائص ثقافية معينة مثل المواقع الأثرية والتاريخية و / أو الدينية؟			
8	هل يقع النشاط في منطقة ذات آثار وهياكل دينية و / أو مقابر؟			
9	هل يقع النشاط في منطقة ملوثة أو غير نظيفة؟			
10	هل يقع النشاط في منطقة ذات رؤية عالية أو مناظر طبيعية خلابة؟			
11	هل يقع النشاط في منطقة معرضة للانهيارات الأرضية أو التعرية؟			
12	هل يقع النشاط في منطقة حزام زلزالي؟			
13	هل يقع النشاط في منطقة مكتظة بالسكان؟			
14	هل يقع النشاط في الأراضي الزراعية الرئيسية؟			
15	هل يقع النشاط في منطقة ذات أهمية سياحية؟			
16	هل يقع النشاط بالقرب من مقالب النفايات؟			
17	هل يصل النشاط إلى المياه الصالحة للشرب؟			
18	هل يبعد النشاط (1-2 كم) من الطرق التي يمكن الوصول إليها؟			
19	هل يقع النشاط في منطقة توجد فيها شبكة الصرف الصحي؟			
20	هل يقع النشاط ضمن المخطط الحضري للمدينة؟			
21	هل يقع النشاط خارج خطة استخدام الأراضي؟			

توقيع أخصائي البيئة:
الاسم: _____
الصفة: _____
التاريخ: _____

توقيع مدير المشروع:
الاسم: _____
الصفة: _____
التاريخ: _____